الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة –

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم : العلوم الإقتصادية

عنوان المذكرة :

تحديات إدراج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بورصة الجزائر

– دراسة ميدانية لولاية سكيكدة –

مذكرة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلم الإقتصادية

تخصص : إقتصاد نقدي و بنكي

من اعداد الطالبة : تحت اشراف :

– بنان رقية د. شريط ايمان

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
عمر مشحود	أستاد مساعد قسم –أ–	20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
ايمان شريط	أستاد مساعد قسم – ب –	20 أوت 1955 سكيكدة	مقررا
عبد العزيز بودخانة	أستاد مساعد قسم – أ–	20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020 / 2021

الإهداء

اللهم إجعل هذا العمل خالصا لوجهك الكريم نافعا لقارئه.

انه لا يسعني في هذا المقام إلا أن أهدي ثمرة جهدي
إلى من كان لهما الفضل لوصولي لهذه المرحلة إلى
الذين رحلا دون وداع ، تاركان في قلبي حبا و
شوق كبيرين .....

للغاليين على قلبي والديا رحمهما الله برحمته الواسعة و
طيب ثراهما و أسكنهما فسيح جنانه و إلى كل من
دعا لهما بالرحمة و المغفرة .

إلى من شاركوني رحم أمي و قاسموني الحياة حلوها و
مرها ، إلى الأعمدة التي أظل أرتكز عليها للصمود .

أخي و أخواتي ،

إلى رمز البراءة و الطفولة كتاكيت العائلة مهدي
و أيوب و لؤي الذين .

إلى كل العائلة و الأصدقاء و الأحباب .

إلى كل من يعرفني قريب أو بعيد .

رقية

شكر و عرفان

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والديا و أن أعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين.

نحمد الله عز و جل الذي رزقنا العلم ما لم نكن نعلم و أعطانا القوة و المقدرة ما نحتاج إليه للوصول إلى هذا المستوى و ما توفيق إلا بالله .

ونصلي و نسلم على خاتم الأنبياء و المرسلين ، صاحب الخلق العظيم محمد صلى الله عليه و سلم الذي أدى الأمانة و بلغ الرسالة ، و نحن على ذلك الشاهدين أتقدم بأزكى عبارات الشكر و العرفان إلى:

الأستاذة المشرفة : شريط ايمان على كل نصائحها و توجيهاتها القيمة .

إلى كل من ساعدني لإنجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد و لو بكلمة طيبة أو دعوة صادقة.

المخص

يهدف هذا البحث إلى توضيح مختلف المفاهيم الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهم خصائص التي تميزها و إبراز أهميتها ، حيث تمتاز بمرونة في التأسيس و لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة ، و تعد أحد اهم فروع الاقتصاد ، و كذا تم التطرق للتطور التاريخي لبورصة الجزائر و ابراز أهميتها في تقييم الشركات و المشروعات و الزيادة في وعي المستثمرين ، إلى جانب إظهار الأسواق الناشطة على مستواها ، و نظر للأهمية التي تحتلها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد ، قامت الجزائر بتشجيع هذا القطاع و ضمان التمويل اللازم له ، حيث أنشأت أجهزة دعم لها و خصتها بسوق على مستوى بورصة الجزائر ، غير أن هذه المؤسسات عراقيل و صعوبات اقتصادية و اجتماعية للإدراج في هذا السوق ، و قد اتخذنا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية سكيكدة كعينة لدراسة هذا الموضوع .

الكلمات المفتاحية : إدراج – المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – بورصة الجزائر

Summary

This research aims to clarify the various concepts of small and medium enterprises and the most important characteristics that characterize and highlight their importance, with flexibility in establishment and do not require huge capital, and one of the most important branches of the economy, and this has been addressed Important in assessing companies, projects and an increase in investor awareness, as well as showing active markets at its level and considering the importance occupied by small and medium enterprises in the economy, Algeria encourages this sector and ensuring funding for him, with its support and entity In a market at the Algerian Stock Exchange, but these institutions are Iraqis and economic and social difficulties for insertion in this market. We have taken small and medium enterprises for Skikda's mandate as a sample to study this issue.

Keywords: Insert - Small and Medium Enterprises - Algeria Stock Exchange

.

فهرس المحتويات

الإهداء .....

شكر و عرفان .....

المخص .....

قـــائـــمـــــة الجـــداول: .....

قائمة الأشكال : .....

قائمة المختصرات : .....

المـــــقـــدمـــــة : .....أ

الفـصــل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبورصة الجزائر 6

تمهيد.....7

المبحث الأول: عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....8

المطلب الاول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها.....8

الفرع الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: 8

الفرع الثاني : خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : 11

المطلب الثاني: تصنيفات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة 13

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....19

الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية 19

المبحث الثاني: ما هية بورصة الجزائر 22

– المطلب الأول : التكور التاريخي لبورصة الجزائر 22

الفرع الأول : تعريف البورصة. 25

المطلب الثالث: أهمية بورصة الجزائر 30

المبحث الثالث: ادبيات الدراسات السابقة 33

المطلب الأول : الدراسات المحلية للموضوع 33

المطلب الثاني : الدراسات العربية للموضوع 35

المطلب الثالث : مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة 36

خلاصة الفصل الأول..... 38

الفـــصـــل الثـــانـــــي : تحديات إدراج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية سكيكدة في بورصة الجزائر 39

تمهيد :..... 40

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سكيكدة..... 41

المطلب الأول: احصائيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سكيكدة..... 41

المطلب الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سكيكدة..... 48

المطلب الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سكيكدة..... 50

الفرع الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب(ANSES) : 50

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) 52

الفرع الثالث: الصندوق الوطني للتامين عن البطالة(CNAC) 55

المبحث الثاني : صعوبات الإدراج في بورصة الجزائر 58

المطلب الأول : تقديم عام لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بسكيكدة..... 58

الفرع الأول : البيانات العامة للمؤسسات..... 60

الفرع الثاني : معلومات حول مسير المؤسسات 61

الفرع الثالث : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بورصة الجزائر 62

خلاصة الفصل :..... 65

الخـــــــــاتمة **66**

قائمة المراجع..... **66**

المـــــــلاحـــق..... **66**

قـــائـــمـــــة الجـــداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أسس تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفق القانون الجزائري	11
02	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية سكيكدة	48
03	تطور مناصب التشغيل في مؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية سكيكدة	49
04	البيانات العامة للمؤسسات	60
05	معلومات حول مسير المؤسسة	61

قائمة الأشكال :

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	الأصناف القانونية للمؤسسات	18
2	تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب نشاطها	41
3	تعداد مناصب التشغيل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب نشاطها	42
4	تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة القانونية	43
5	تعداد مناصب التشغيل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب ا طبيعة القانونية	44
6	تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب لحجم	45
7	تعداد مناصب التشغيل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	46
8	تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية سكيكدة	47

قائمة المختصرات :

المختصر	المعنى باللغة الفرنسية	المعنى باللغة العربية
SPA	Société d'action	شركة أسهم
SVM	Société valeurs Mobilière	شركة القيم المنقولة
Cos OB	Comité d'organisation et de contrôle des opération de bourse	لجنة تنظيم و مراقبة عمليات البورصة
SGBV	Société des gestion de la valeur	شركة تسيير القيم
ANSEG	Agence National de soutien à l'emploi des jeunes	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANGEM	Agence national de Gestion micro – crédit	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
CNAC	Caisse National 'assurance chômage	الصندوق الوطني للأمين عن البطالة

المـــــقــدمـــــة :

مقدمة عامة

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عامل من بين العوامل المهمة في الاقتصاد الوطني وبذلك الدور المتميز الذي تلعبه في نمو الاقتصاد بشكل عام حيث تمثل 80% من إجمالي عدد المؤسسات في الجزائر ,ولهذا تعتبر عملية دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم مرتكزات التنمية الاقتصادية حيث أصبحت هذه المؤسسات واقع يفرض نفسه على العالم وخاصة على البلدان النامية التي تطمح الى التطوير و ترقية اقتصادها.

وعلى الرغم من تنويع مصادر تمويلها في الجزائر الا أنها واجهت صعوبات في ذلك خاصة بعد مرحلة الإنشاء ,لذلك قامت الجزائر بفتح وعاء مالي في البورصة يختص بتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سميا ببورصة المشروعات الصغيرة و المتوسطة لإعطاء حلول أكثر لها للتغلب على مشاكلها التمويلية.

بالرغم من تأسيس هذا السوق سنة 2012الان هذه المؤسسات عازفة عن الدخول إليه,وذلك للتحديات و الصعوبات التي تواجهها للادراج في هذا السوق,حيث قامت بورصة الجزائر بوضع شروط قانونية لادراج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بورصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وجعلها تستثمر في هذا السوق,كانت هذه الشروط بمثابة تحديات و معوقات لها وجب عليها اجتيازها لتصبح مؤسسات مدرجة وفعالة في البورصة.

اشكالية البحث

على ضوء ما سبق تتبين لنا ملامح اشكالية هذا البحث والتي يمكن بلورتها في السؤال الرئيسي التالي:

ماهي التحديات و الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للادراج في البورصة؟

ويمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و فيما تتجلى اهميتها؟
2. ما هو التطور التاريخي لبورصة الجزائر و فيما تتجلى اهميتها؟
3. ماهو واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية سكيكدة؟
4. ما هي المعوقات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية سكيكدة للادراج في بورصة الجزائر؟

فرضيات البحث

من أجل تحليل الاشكالية و الإجابة على الأسئلة الفرعية المطزرحة قمنا بصياغة الفرضيات الآتية:

- ✓ يختلف مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من دولة لأخرى فكل دولة تعتمد على معيار محدد لتحديد مفهومها.
- ✓ مرت بورصة الجزائر بثلاث مراحل تاسيسية و هي المرحلةالتقريرية و المرحلة الابتدائية و مرحلة الإنطلاق الفعلي في نهاية سنة 1996.
- ✓ تطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية سكيكدة وتنوع المصادر التمويلية لهذا القطاع متمثلة في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ansej) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) و الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC).
- ✓ ان طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية سكيكدة يجعلها تواجه العديد من المعوقات و الصعوبات للادراج في بورصة الجزائر.

مبررات اختيار الموضوع :

- ❖ فضول شخصي في التعمق في هذا الموضوع دون غيره.
- ❖ الرغبة في معرفة كل خبايا الموضوع باعتباره يخص الجانب التمويلي والذي هو ضمن تخصصنا.
- ❖ الأهمية التي اكتسبتها بورصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الآونة الأخيرة.

أهداف البحث

- o توضيح مختلف المفاهيم الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إبراز اهميتها.
- o تسليط الضوء على بورصة المشروعات الصغيرة و المتوسطة والتي اكتسبت اهمية بالغة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والذي جعلها نمط أنظار العديد الباحثين الاقتصاديين الذين أجمعوا على أهمية هذا السوق.
- o محاولة إظهار أهم المعوقات و التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للادراج في بورصة الجزائر.

أهمية البحث

- الأهمية التي يكتسبها موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مختلف الدول بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة.
- اهمية بورصة المشروعات الصغيرة و المتوسطة كمصدر تمويلي جديد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- الاهتمام الكبير الذي اولته الجزائر لهذه المؤسسات الصغيرة و الإمكانيات المعتبرة الاي تتخونها لتأهيل وترقية هذا القطاع.

حدود الدراسة

يتحدد البحث بالمجالات الآتية:

❖ الحدود المكانية:يهتم البحث بمعالجة اشكالية ادراج المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في بورصة الجزائر.

❖ الحدود الزمنية:بالنسبة للحدود الزمنية فقد حاولنا تركيز اهتمامنا بنسبة 20% حيث تعتبر الأحداث و الأكثر تطورا من حيث المعلومات المتوفرة فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع التركيز على الفقرة في الفصل الثاني فيما يخص الإحصائيات :

❖ الحدود الموضوعية :يتمحور موضوع البحث حول تحديات إدراج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بورصة الجزائر.

من أجل دراسة اشكالية الموضوع و الإجابة على بعض الأسئلة المطروحة واثبات او نفي الفرضيات المعتمدة في البحث,تعين علينا إتباع المنهج الوصفي التحليلي وهذا باعتباره الأنسب لمثل هذا النوع من البحوث بشكل عام والأكثر ملائمة لموضوعنا بشكل خاص.

تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتوضيح الاطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بورصة الجزائر ,وذلك من خلال عرض مختلف تعاريفهما و اهميتهما وقد تم استخدام المنهج التحليلي في عرض واقع هذه المؤسسات في ولاية سكيكدة و كذلك الصعوبات والعراقيل التي تواجهها للادراج في بورصة الجزائر في فترة 2020.

صعوبات البحث

– قلة الكتب المتعلقة بموضوع البحث.

- عدم فعالية سوق المشروعات المشروعات الصغيرة و المتوسطة.
- عائق فيروس كورونا في اجراء الدراسة الميدانية .

هيكل البحث

قصد الإجابة على الاشكالية المطروحة و الالمام بمجميع جوانب الموضوع,....الى تقسيم المبحث الى فصلين,حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بورصة الجزائر,حيث قسمنا الى ثلاث مباحث يتناول المبحث الأول ثلاث مطالب يحتوي المطلب الأول على تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وخصائصها ,امالثاني تصنيفات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ,والثالث على أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, اما المبحث الثاني فقسم الى ثلاث مطالب يتطرق ,المطلب الاول الى التطور التاريخي لبورصة الجزائر اما المطلب الثاني تعريف البورصة و اسواقها و الثالث أهمية البورصة, و المبحث الثالث قسم الى ثلاث مطالب,ينظر المطلب الأول الى الدراسات المحلية للموضوع,اما المطلب الثاني الدراسات العربية للموضوع, والثالث المقارنة بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة.

قصد الإجابة على الاشكالية المطروحة و الالمام بمجميع جوانب الموضوع تم تقسيم البحث الى فصلين,حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بورصة الجزائر,حيث قسمنا الى ثلاث مباحث يتناول المبحث الأول ثلاث مطالب يحتوي المطلب الأول على تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وخصائصها ,امالثاني تصنيفات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ,والثالث على أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, اما المبحث الثاني فقسم الى ثلاث مطالب يتطرق ,المطلب الاول الى التطور التاريخي لبورصة الجزائر اما المطلب الثاني تعريف البورصة و اسواقها و الثالث أهمية البورصة, و المبحث الثالث قسم الى ثلاث مطالب,ينظر المطلب الأول الى الدراسات المحلية للموضوع,اما المطلب الثاني الدراسات العربية للموضوع, والثالث المقارنة بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني فيتناول تحديات إدراج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية سكيكدة في بورصة الجزائر قسم هذا الفصل إلى مبحثين ، المبحث الأول يتناول مطلبين ، المطلب الأول احصائيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المطلب الثاني تطور مؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية سكيكدة . و المطلب الثالث مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية سكيكدة ، أما المبحث الثاني يتناول مطلبين ، المطلب الأول نظرة عامة عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية سكيكدة و المطلب الثاني عرض و تحليل نتائج الإستبيان .

الفـصــل الأول:

الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة المتوسطة وبورصة الجزائر

تمهيد:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النواة الأساسية لبناء اقتصاد أي بلد لذلك اهتم الاقتصاديون بدراستها والبحث في خصائصها وأساليب تطويرها.

مما جعلها تحتل مكانة هامة لدى صانعي القرارات وأصحاب المشاريع، وكذا لأهميتها الكبيرة فهي تساهم في استعاب نسبة عالية من حجم القوى العاملة، وتحقيق النمو المتوازن بين الاقاليم لانتشارها الواسع، وبسبب مكانتها الهامة وبحثا منها عن التمويل وزيادة رأس مالها جعلها تدخل الى الاسواق المالية لتحقيق أهدافها التي تصبو اليها.

وتعد البورصة هي العمود الفقري للاسواق المالية وركن اساسي من اركان الهيكل المالي لاي اقتصاد حر، وهي مصدر من مصادر الاموال التي تحتاجها الشركات والمؤسسات لتمويل أنشطتها المختلفة مما يجعل منها أحد الركائز المساعدة لتحقيق النمو الاقتصادي.

وللتعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم مكونات بورصة الجزائر قسم هذا الفصل الى ثلاث مباحث

المبحث الاول:

نحاول في هذا المبحث التطرق الى مايلي:

المطلب الأول:تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خصائصها.

المطلب الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الثالث: اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المبحث الأول: عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل حيزا مهما وكبيرا من النشاط الاقتصادي، لدورها المحوري في الانتاج والتشغيل وتحقيق القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني ومنه فهي لا تقل اهمية عن المؤسسات الكبيرة بل تعتبر مدخلا تكميليا للعديد من المؤسسات الكبيرة.

وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى ما يلي :

- المطلب الاول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها
- المطلب الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- المطلب الثالث :اهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الاول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها

وردت للمؤسسات الصغيرة عدة تعاريف وخصائص نعترضها فيما يلي:

الفرع الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بالرغم من المحاولات الاقتصادية (هيئات دولية خبراء) لتحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك حسب عدة معايير اقتصادية (حجم العمالة، حجم المبيعات، حجم الاموال المستخدمة، الحصة السوقية) الا انه من الصعب تحديد تعريف موحد لهذه الاخيرة وذلك بسبب عدم تجانس هذه المؤسسات من جهة، وكذا عدم تجانس واختلاف البيئة الاقتصادية والقانونية للدول التي تنشط فيها. [1]

[1] – زبير عياش، بلغول ليلى، تحديات السوق المالي الجزائري كبديل تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، يومي 25–26 افريل 2017, ص 4.

ويوجد ما يقارب 50 تعريف لهذه المؤسسات من بينها ما يلي:

- **تعريف فرنسا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**:

تعرف الكنفيدرالية العامة للمؤسسات الصغيرة المتوسطة(فرنسا)المشاريع الصغرى والمتوسطة هي تلك التي يتولى فيها قادتها شخصيا ومباشرة المسؤوليات المالية، الاجتماعية التقنية والمعنوية مهما كانت الطبيعة القانونية للمؤسسة. [1]

- **تعريف مصر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

يعرف قانون الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر المؤسسة الصغيرة بانها كل نشاط لشخص او أكثر يعملون لحسابهم ويكون للمشروع صفة الاستقلالية في الملكية والادارة، ويقل عدد العمال فيه عن مائة عامل ويقل راس المال المشروع عن مليون جنيه.

- **المملكة المتحدة بريطانيا**:

عرفها المشرع البريطاني عام 1985 وفق قانون الشركات بانها تلك المشاريع التي يتوفر لها شرط او شرطين مما يلي:

أ. حجم التداول السنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار امريكي.
ب. حجم راس مال مستثمر لا يزيد عن 65.5 مليون دولار امريكي .
ج. عدد العمال والموظفين لا يزيد عن 250 مواطن. [2]

- **تعريف الولايات المتحدة الامريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

حسب قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1953 الذي نظم ادارة هذه المؤسسات، فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي ذلك النوع من المؤسسات التي يتم امتلاكها وادارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على

---

[1]– خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة للنشر الاسكندرية2013,ص15.

[2]– نفس المرجع السابق، ص .16

مجال العمل الذي تنشط في نطاقه، وقد اعتمد على معياري المبيعات وعدد العمال لتحديد تعريف اكثر تفصيلا فقد حدد القانون هذه المؤسسات كما يلي:

- مؤسسات الخدمات والتجارة بالتجزئة من 1الى 5 مليون دولار كمبيعات سنوية.
- مؤسسات التجارة بالجملة من 5 الى 15 مليون دولار كمبيعات سنوية.
- المؤسسات الصناعية عدد العمال 250 عامل او اقل.

- **تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

يعرف البنك الدولي المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معيارا مبدئيا، وتعتبر المنشاة صغيرة إذا كانت توظف اقل من 50 عاملا، وهناك العديد من دول العالم التي تستخدم هذا المعيار لتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة. [1]

- **تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

يعرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عام 2001 والذي يتركز على ثلاث معايير وهي: عدد العمال.الأعمال السنوي ومجموع الاصول بانها كل مؤسسة انتاجية او خدماتية توظف من 1 الى 250 عامل حيث رقم أعمالها السنوية لا يتجاوز 2 مليار دج، وان اجمالي الحصيلة السنوية لا يتجاوز 500 مليون دج. [2]

[1]– زيتوني صابرين، الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الجزائر –تجارة دولية لوجستيك، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم ,2016 /2017 , ص 13–15.

[2]– كروش نور الدين، سوق الأوراق المالية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة بورصة الجزائر–الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد11 ,جانفي2014 ص63.

معيار التصنيف / المؤسسة	عدد العمال	راس المال	مجموع الأصول
مصغرة	1-10	اقل من 20 مليون دينار جزائ	لا يتجاوز 10 ملايين دينار جزائري
صغيرة	10-50	اقل من 200 مليون دينار جزائري	1-100 مليون دينار جزائري
متوسطة	50-250	200 مليون -2 مليار دينار جزائري	100-500 دينار جزائري

الجدول رقم 1: أسس تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق القانون الجزائري.

المصدر: القانون رقم 101-18المؤرخ في 12ديسمبر 2001و المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, الجريدة الرسيمية العدد 77,15ديسمبر . 2001

ومنه فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي كل وحدة إنتاجية تتميز بالاستقلالية القانونية,و تشغل اقل من 500عامل, ويتطلب لانشاءها استثمارات أقل من 10مليون دج و رقم اعمال سنوي اقل من 15مليون دج.

الفرع الثاني : خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

لقطاع المؤسسات الصغير و المتوسطة جملة من الخصائص و السمات نميزها عن باقي القطاعات الاخرى هذه الخصائص يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- **المركزية** : تتميز المؤسسات الصغير و المتوسطة بالهيكلة البسيطة بحيث تعود فيها كل المسؤولية الى المالك صاحب المشروع فهو من ينفرد بإتخاد القرارات و التخطيط لتنفيد الأعمال لأن هناك جمع بين الإدارة و الملكية .[1]

[1]- زفراني أمينة ، كفاءات أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، دراسة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر مثال ولاية سعيدة ، أطروحة الدكتورا في العلوم تخصص حوكمة الشركات ، جامعة أبو بكر بالقايد ، تلمسان ، 2016-2017 ، ص 22 .

– **الملكية الفردية :** تعود الملكية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لشخص وحيد او مجموعة من الشركاء يكونون عادة أفراد عائلة بحيث غالبا ما تتصف بضعف التمويل .

– **المرونة :** و تنتج من القدرة على تفعيل الكفاءات المكتسبة من استقبال المعلومات العمودية و التي غالبا ما تكون ضعيفة لتصبح ظاهرة بتعزيز القدرات التعليمة و استخدامها لتفعيل النشاط الإبداعي .

– **استخدام وسائل الإنتاج الأصغر حجما :** تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالبساطة سواء في هيكلتها التنظيمية أو طريقة العمل ممالا يستدعي وسائل عالية التقنية تتناسب مع محدودية رأس مالها .

– **صغر حجم و قلة التخصص في العمل :** مما يساعد على المرونة و التكيف مع الأوضاع الإقتصادية المحلية الوطنية ، و يمكن أن تكون دولية في ظل العولمة و التفتح الإقتصادي ، العالمي .[1]

– **سرعة الإستجابة لحاجيات السوق :** ذك ان أصغر الحجم عموما و قلة التخصص وضآلة رأس المال كلها عوامل تسمح بتغيير درجة و مستوى النشاط أو الطبيعة على إعتبار أنه يكون أقل كلفة بكثير مما لو تعق الأمر بمؤسسة كبرى .

– **سرعة الإستجابة :** تتمثل في قدرة هذه المؤسسات في الإستجابة لخصوصيات المحلية و الجهوية تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج و مستوى القاعدة الهيكلية .

– **دقة الإنتاج و التخصص :** مما يساعد على إكتساب الخبرة و الإستفادة من نتائج البحث العلمي . [2]

[1] – نفس المرجع السابق ، ص 22

[2] – عبد القادر عوينات ، عبد الرزاق حمدي ، دور المؤسسات الصفيرة و المتوسطة في الحد من أزمة ابطالة ، مع الإستشارة بيع التجارب العالمية ، الملتقى الدولي المرسوم بإستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ص 3.

المطلب الثاني: تصنيفات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

هناك عدة معايير لتصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نذكر منها :

- **تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اساس توجهها**:

حسب هذا التصنيف تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأشكال التالية، المؤسسات العائلية المنزلية، تقليدية، المؤسسات المتطورة و شبه المتطورة.

5. **المؤسسات العائلية:** مثل هذه المؤسسات عادة ما يكون مقر اقامتها المنزل وتستخدم الايدي ويتم انشائها بمساهمة افراد العائلة تنتج في الغالب منتجات تقليدية بكميات محدودة او تنتج أجزاء من السلع لفائدة مصنع موجود في نفس المنطقة في إطار ما يعرف بالمقاولة الباطنية.
6. **المؤسسات التقليدية:** ان هذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يختلف كثيرا عن المؤسسات العائلية فهي تتميز بكونها قد تلجأ للاستعانة بالعامل الاجير الاجنبي عن العائلة كما ان ممارسة النشاط فيها يكون في محل صناعي معين مستقل عن المنزل كما تتميز ايضا ببساطة المعدات المستعملة في النشاط لإنتاجي ولهذا فان هذين النوعين من المؤسسات تتميزان بمجموعة الخصائص هي:
   - اعتمادها في عملية الانتاج على كثافة عنصر العمل.
   - معدل التركيب العضوي لراس المال منخفض جدا.
   - الاستخدام التكنلوجي يكاد ينعدم في معظم الاحيان الا نادرا.
   - تعمل في معظم الاحيان في القطاع غير الرسمي خاصة المؤسسات العائلية.
7. **المؤسسات المتطورة وشبه متطورة:** تتميز هذه المؤسسات عن غيرها من النوعين السابقين في اتجاهاتها الى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة من ناحية التوسع في استخدام راس المال الثابت، او من ناحية تنظيم العمل، او من ناحية المنتجات التي تصنعها بطريقة منتظمة، وطبعا لمقاييس صناعية حديث تختلف بطبيعة الحال درجة تطبيق هذه التكنولوجيا بين كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شبه المتطورة.

بالنسبة لهذه التشكيلة من المؤسسات ينصب عمل مقرري السياسة التنموية في البلدان النامية، على توجيه سياستهم نحو ترقية وإنعاش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال: [1]

– العمل على تحديث قطاع المؤسسات الحرفية والمنزلية المتواجدة، بإدخال اساليب وتقنيات جديدة، واستعمال الادوات والآلات المتطورة.

– انشاء وتوسيع اشكال جديدة ومتطورة وعصرية من المؤسسات، تستعمل تكنلوجيا متقدمة

– تعتمد على الاساليب الحديثة والتسيير. [2]

- **تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل :**

نجد ضمن هذا التصنيف نوعين من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ,الأولى هي مؤسسات تجمع بين الانتاج الغالب و الانتاج الحرفي, تتميز ببساطة تنظيم العمل و العمليات الإنتاجية و استخدام اساليب و تجهيزات تقليدية في العمل و التسيير والتسويق ,اما النوع الثاني فيمكن حصرة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتطورة و الشبه متطورة التي تتخذ من المصنع مقر للإنتاج حيث أنها تتميز عن النوع الأول بتقسيم العمل و تعقيد العمليات الإنتاجية و استخدام تكنلوجيا حديثة و أساليب متطورة في الادارة و التسيير و تنظيم العمل داخل المصنع و اتساع حجم الإنتاج و التسويق.[3]

– **مؤسسة غير مصنعة**: تجمع المؤسسات المصنعة بين نظام الإنتاج العائلي والنظام الحرفي، ويعتبر الاول (الإنتاج العائلي) موجهة للاستهلاك الذاتي هو أقدم شكل من الاشكال تنظيم العمل، الا انه لا يزال يحافظ على مكانة مهمة في الاقتصاديات الحديثة، اما الثاني (النظام الحرفي) الذي يقوم به حرفي لوحده، او مجموعة من الحرفيين، يبقى نشاط يدوي يصنع بموجبه سلعا ومنتوجات حسب احتياجات الزبائن.

---

[1] – زيتوني صابرين، الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الجزائر –تجارة دولية لوجستيك، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم ,2017/2016, ص 20.

[2] – نفس المرج السابق ص 21.

[3] – رياض زينب –عقبة ريمي، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واهميتها ي الجزائر، ملتقى وطني حول واقع وافاق النظام المحاسب المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي يومي 6/5 ماي 2013 ص 7.

– **مؤسسة مصنعة:** يتميز عن تصنيف المؤسسات غير المصنعة من حيث تقسيم العمل، وتعقيد العملية الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في التصنيع أيضًا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع اسواقها.

– **المؤسسات الصغيرة المقاولة:** تعتبر المقاولة من اهم أشكال التعاون الصناعي، الذي يميز المؤسسات الاقتصادية الحديثة والمقاولة هي نوع من الترابط الهيكلي بين مؤسستين حيث توكل إحداهما للأخرى تنفيذ عمل معين طبقا لشروط محدودة، تقوم بتحديدها المؤسسة الأولى والتي عادة ما تكون مؤسسة كبيرة المؤسسة الثانية تقوم بتنفيذ التعاقد والتي تكون في اغلب الحالات مؤسسة صغيرة. [1]

- **تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة نشاطها**

حسب هذا المعيار يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستناد الى النشاط الاقتصادي الذي تنتمي اليه:

– مؤسسات التنمية الصناعية: يقصد بمؤسسات التنمية الصناعية الإنتاجية تحويل المواد الخام الى مواد مصنعة او نصف مصنعة او مواد كاملة التصنيع وتعبئتها وتغليفها.

– مؤسسات التنمية الزراعية: وتمس النشاطات التالية (مؤسسات الثروة الزراعية، مؤسسات التنمية الخدمية التجارية تضم:

– مؤسسات التنمية الخدمية وتشمل المؤسسات التي تقوم بالخدمات المصرفية، الفندقية، السياحية، خدمات الصيانة، خدمات النظافة، خدمات النقل والتحميل والتفريغ، خدمات النشر والإعلان او خدمات الكمبيوتر، خدمات الاستشارية، مستودعات والمخازن المبردة، الاسواق المركزية والمراكز التجارية او المطاعم المتميزة.

– المؤسسات التجارية وتشمل أيضا المتاجر بجميع أنواعها مثل المتاجر العامة، والمتاجر المتخصصة في نوع معين من السلع مثل الأثاث، ومتاجر السوبرماركت. [2]

[1]– برجي شهرزاد، اشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراة تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان 2012/2011,ص35.

[2]– نفس المرج السابق ص 23.

4. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة منتجاتها

يمكن تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب تخصصها في الإنتاج، فأما تنتج سلعا استهلاكية او وسيطة او سلع التجهيز.

- **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية**

تعمل هذه المؤسسات في نشاط السلع الاستهلاكية المتمثلة في:

أ. المنتجات الغدائية.
ب .تحويل المنتجات الفلاحية.
ج . منتجات الجلود والاحذية والنسيج.
د . الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

ما يميز هذه الصناعات هو انها لا تتطلب رؤوس اموال ضخمة لتفنيدها.

- **مؤسسات انتاج السلع الوسطية**

يحتوي هذا النوع على كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختصة في:

1. تحويل المعادن.
2. المؤسسات الميكانيكية والكهربائية.
3. الصناعة الكيماوية والبلاستيك. [1]
4. صناعة مواد البناء.
5. المحاجر والمناجم.

[1] – قنيدرة سمية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، دراسة مبدئية بولاية قسنطينة، رسالة ماجستير تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة منثوري قسنطينة ,2009–2010 ص63.

وتعتبر من اهم الصناعات التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول المتطورة.

- **مؤسسات انتاج سلع التجهيز**

تتميز صناعة سلع التجهيز عن المؤسسات السابقة بكونها تتطلب رأس مال أكبر، الامر الذي لا يتناسب مع خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك فإنّ مجال عمل هذه المؤسسات يكون ضيقاً ومتخصصا جدا، حيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج وتصليح وتركيب المعدات البسيطة انطلاقا من قطع الغيار المستورد.

5. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني

ان الشكل القانوني للمؤسسات يتفق وطبيعة النظام السياسي السائد، في الانظمة الليبرالية تسود أشكال الملكية الخاصة، بينما في الانظمة الاقتصادية الموجهة يكون تدخل الدولة كبير، حيث تسود أشكال الملكية العامة مع وجود أشكال فردية في نطاق محدود في بعض الانشطة كالزراعة والخدمات. [1]

[1] – نفس المرجع السابق ص 64.

الشكل رقم 1: الاصناف القانونية للمؤسسات

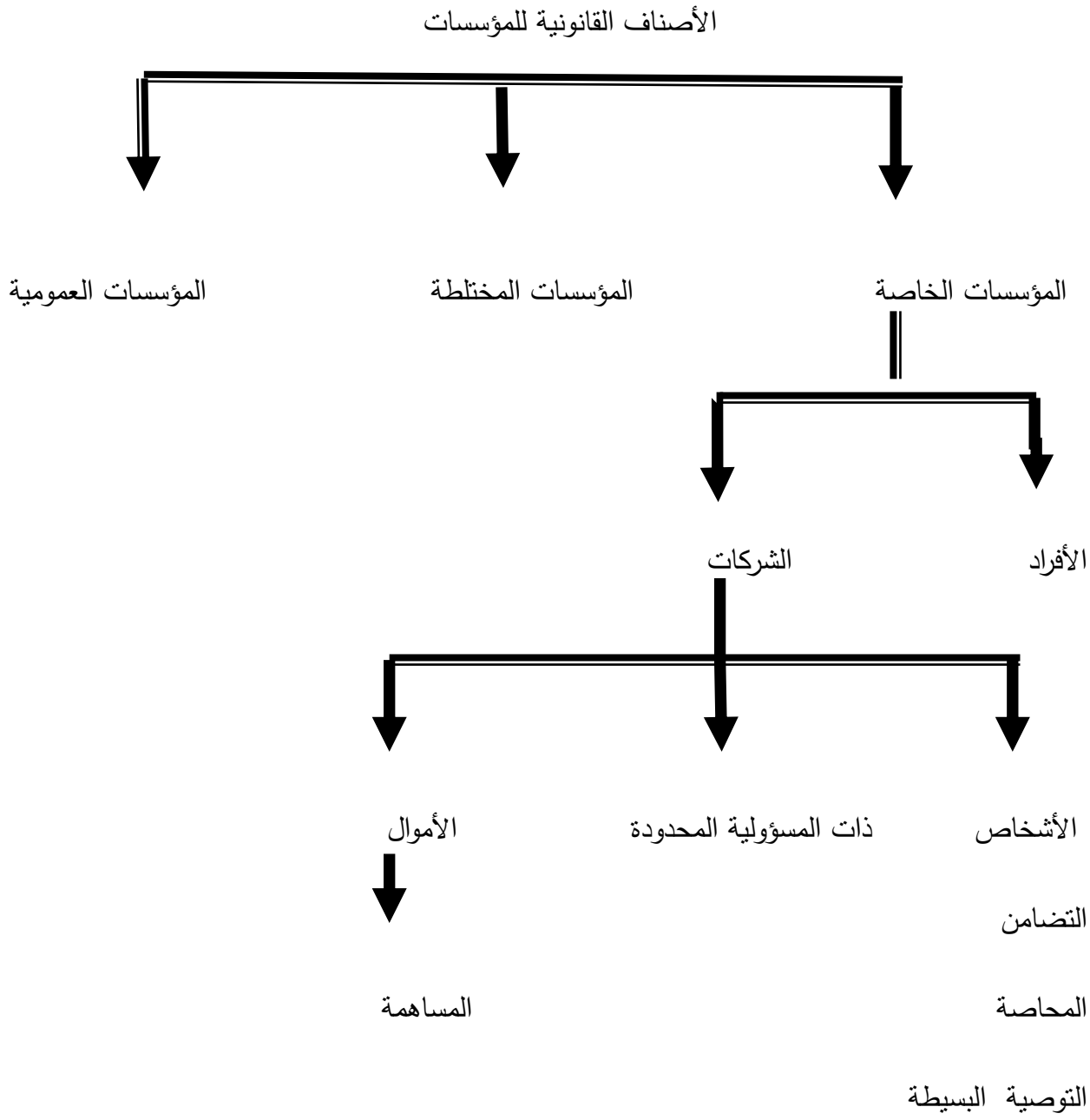

المصدر: قنيدرة سمية, نفس المرجع السابق, ص 64.

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

استحوذت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على اهتمام متزايد, و من ابرز ملامح هذا الاهتمام وانعكاساته هو النمو الكثيف والواسع في إعداد هذه المؤسسات في جميع دول العالم، حيث ادركت تلك الدول اهميتها وقدرتها على تحقيق عوائد اقتصادية مجدية وتحويلها الى قوى عمل حقيقية ومنتجة من خلال انخراطها في حركة الانتاج، حيث تقوم بالدور الاساسي والمحرك للتنمية والتشغيل، وتساهم في الاستخدام الامثل للموارد المحلية، بالإضافة الى ذلك فإن لها دور ملحوظ في زيادة الانتاج المحلي الخام والصادرات، وكذلك التجديد والابداع، هذا عدا دورها في التكامل مع المؤسسات الكبيرة خاصة في ظل التحولات التي يشهدها المحيط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الحالي، حيث ظهرت العديد من المشاكل لم تستطع المؤسسات الكبيرة التعامل معها أو إيجاد حلول لها وحدها واستلزم الامر تعاونها مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، [1] وهذا مولد الاهتمام بها، نتيجة لما تلعبه من أدوار اقتصادية واجتماعية نستعرضها فيما يلي :

الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية

ويتبع هذه الأهمية الاقتصادية من خلال الادوار الاقتصادية التالية:

– **توفير مناصب الشغل:** أصبح مشكل البطالة من بين أكبر المشاكل في الدول النامية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي وأخذ حيزًا كبيرًا من افكار واهتمامات الاقتصاديين والسياسيين وبرامجهم الهادفة الى القضاء على هذا المشكل وإيجاد طرق لعلاجه، إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر بديلا يساعد في القضاء على مشكلة البطالة حيث أنها تتيح العديد من فرص العمل وتستقطب عدد لا بأس به من طالبيه ممن لم يتلقوا التدريب والتكوين المناسبين، وتمنع تدفق الأفراد الى المدن سعيا وراء فرص أفضل للعمل حيث أنها تقام في التجمعات السكنية والقرى والمدن الصغيرة التي تكثر فيها نسب البطالة.[2]

– **تكوين الاطارات المحلية:** تساهم هذه المؤسسات في البلدان النامية في تكوين الافراد وتدريسهم على المهارات الإدارية والإنتاجية والتسويقية والمالية لإدارة أعمال هذه المؤسسات في ظل قلة وضعف إمكانيات معاهد الإدارة ومراكز تدريب العاملين وتأهيلهم لوظائف أحسن مستقبلا.

– **توزيع الصناعات وتنويع الهيكل الصناعي:** تلعب هذه المؤسسات دورا مهما في توزيع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والأرياف والتجمعات السكانية النائية، و هدا يعطيها فرصة أكبر لاستخدام الموارد المحلية وتنميتها،

[1] – رحماني أسماء، دور براءة الاختراع في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودراسة حالة –AMPMECA IND، أطروحة لنيل شهادة الماجيستير، علوم التسيير جامعة محمد بوقرة بومرداس ,2009/2008,ص9.

[2]– رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ابتراك، ص2008,ص 46.

ولها دور في توزيع الهيكل الصناعي من خلال الإنتاج بكميات صغيرة، بدلا من الاستيراد من الخارج عكس المؤسسات الكبيرة التي تعتمد على الإنتاج الموسع.

تقديم منتجات وخدمات جديدة : تعتبر هذه المؤسسات مصد للأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة حيث تقوم بإنتاج السلع والخدمات المبتكرة، ويمثل الابداع جانبا من إدارة هذه المؤسسة.

توفير احتياجات المشروعات الكبيرة: تلعب هذه المؤسسات دورا مهما في نجاح المؤسسات الكبيرة حيث تمدها باحتياجاتها وتغدي خطوط التجميع فيها وتقوم بدور الموزع والمورد لهذه المؤسسات فهي تعتبر كمؤسسات مغذية للكيانات الاقتصادية العملاقة، ولا يمكن ان تحدث منافسة شديدة بينها نظرا للتعاون والدور التكميلي بينهما.

استخدام التكنلوجيا الملائمة: هذه المؤسسات تستخدم فنون انتاج بسيطة ونمط تقني ملائم لظروف البلدان النامية، فالتقنيات المستخدمة كثيفة العمالة وغير مكلفة للعملة الصعبة حتى ان الخامات المرتبطة بهذه التقنيات متوفرة محليا ولا تتطلب مهارات عمالية وبذلك تنخفض تكلفة اعداد وتدريب العمال.

ثانيا: الاهمية الاجتماعية

الى جانب الاهمية والدور الاقتصادي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور على الصعيد الاجتماعي يتمثل فيما يلي: [1]

- **تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع:** ان هذه المؤسسات بحكم قربها من المستهلكين تسعى جاهدة للعمل على اكتشاف احتياجاتهم مبكرا والتعرف على طلباتهم بشكل تام وبالتالي تقديم السلع والخدمات، هذه العلاقة مع المستهلكين تعطي درجة كبيرة من الولاء لهذه المؤسسة.
- **المساهمة في توزيع العادل للدخول:** في ظل وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظروف تنافسية واحدة ويعمل بها اعدا د هائلة من العمال يؤدي ذلك الى تحقيق العدالة في توزيع الدخول المتاحة.
- **التخفيف من المشكلات الاجتماعية:** ويتم ذلك من خلال ما توفره هذه المؤسسات من مناصب الشغل سواء لصاحب المؤسسة او لغيره وبذلك تساهم في حل مشكلة البطالة، وما تنتجه من سلع وخدمات موجهة الى الفئات

[1] – رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، مرجع سبق ذكره ص51,50,49,47.

الاجتماعية الاكثر حرمانا وفقرا وبذلك توجد علاقات للتعامل مما يزيد الإحساس بأهمية التآزر والتآخي بصرف النظر عن الدين واللون والجنس.

- **اتباع رغبات واحتياجات الافراد:** ان هذه المؤسسات فرصة للأفراد لإشباع حاجتهم ورغباتهم من خلال التعبير عن آرائهم وترجمة افكارهم وخبراتهم وتطبيقها من خلال هذه المؤسسات.

- **تقوية العلاقات والاواصر الاجتماعية:** ان الاتصال المستثمرين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعملائها وزبائنها يتم في جو من الاخاء والود والتآلف والعمل على استمرارية مصالح الطرفين وتحقيق المنافع المشتركة.

- **خدمة المجتمع:** تقدم هده المؤسسات خدمة جلية للمجتمع من حيث ما تقدمه من سلع وخدمات متناسبة مع قدراته وامكانياته وزيادة قدراته الاستهلاكية وتحسين مستوى معيشة وتحسين مستوى الرفاهية وتعزيز العلاقات الاجتماعية.[1]

[1] – رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها مرجع سبق دكره، ص 53, 54, 55.

المبحث الثاني: ما هية بورصة الجزائر

و الحديث عن البورصة في الجزائر كان جديدا، لان النظام الاقتصادي الذي سارت عليه مند الاستقلال الى اواخر الثمانينيات يتعارض تماما مع النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي يقوم على مفاهيم اقتصادية تتعايش مع مفهوم النظام المالي للبورصة .

لهذا سنتطرق في المبحث الثاني إلى ما يلي :

- **المطلب الأول** : التكور التاريخي لبورصة الجزائر
- **المطلب الثاني** : مفهوم البورصة و أسواقها
- **المطلب الثالث** : أهمية البورصة

المطلب الأول: التطور التاريخي لبورصة الجزائر

ان فكرة انشاء بورصة الأوراق المالية يدخل في إطار الإصلاحات الاقتصادية، التي أعلن عنها عام 1987 ودخلت حيز التطبيق عام 1988 في نفس السنة صدرت عدة قوانين اقتصادية عن استقلالية المؤسسات العمومية وصناديق المساهمة، ان راس مال المؤسسات العمومية

الاجتماعي والذي يمثل حق الملكية قسم لعدد من الأسهم وتوزع ما بين صناديق المساهمة، وبدلك تحولت الشركات العامة الى شركات أسهم (S.P.A) تسير حسب أحكام القانون التجاري المكمل بقوانين عام (1988). [1]

ان نظام الشركات المساهمة لا يمكن تصورها دون انشاء سوق مالية تتبادل فيها هذه الاسهم.

وقد مرت مرحلة إنشاء بورصة الجزائر بالمراحل الآتية:

المرحلة الأولى: المرحلة التقريرية(1992-1990) .

[1] – شمعون شمعون، البورصة، بورصة الجزائر، دار هومة للنشر، الجزائر,2005,ص,79.

اتخذت الحكومة في هذه المرحلة إجراءات بعد ان تحصلت معظم المؤسسات الحكومية على استقلاليتها و كذلك انشاء صناديق المساهمة فمنه جملة هذه الإجراءات معظم المؤسسات الحكومية عن استقلاليتها و كذلك انشاء صناديق المساهمة و من جملة هذه الإجراءات انشاء شركة القيم المنقولة S.V.M مهمتها تشبه الى حد كبير مهمة البورصة في الدول المتقدمة و لقد تأسست هذه الشركة بفضل صناديق المساهمة الثمانية و قد قدر راس مالها ب 320000 دج و يديرها مجلس الإدارة المتكون من ثمانية اعضاء حيث ان كل عضو يمثل احد صناديق المساهمة و قد عرفت هذه الفترة اصدار المراسيم التنفيذية التالية:

- ❖ مرسوم تنفيذي رقم 169-91م يشمل تنظيم العمليات على القيم المنقولة.
- ❖ مرسوم تتفيدي رقم 177-91 يوضح انواع وأشكال القيم المنقولة وكذا شروط الإصدار من طرف شركات المساهمة رأس المال. [1]

المرحلة الثانية: المرحلة الابتدائية(1992-1993) .

لقد تم في هذه المرحلة تعديل القانون التجاري الذي لا يتوافق مع شروط سير البورصة حيث منع قانون 88-04 المؤرخ بتاريخ 12 جانفي 1988 عملية تنازل الشركات العمومية عن اسهمها لغير المؤسسات العمومية, لهذا الغرض و بموجب المرسوم التشريعي رقم93-08 المؤرخ في 25 افريل1993 تم ادخال بعض التعديلات على القانون التجاري يتعلق الأمر بتعديلات خاصة بشركات الأسهم و بالقيم المنقولة, ففيها يخص شركات الأسهم فقد نص المرسوم بصفة واضحة على[2]امكانية تأسيسها و الشروع في العرض العمومي للادخار سواء عند تأسيس الشركة او عند تقرير رفع رأسمالها ,كما تم دفع المبلغ الأدنى لتكوين شركة الأسهم من 30000000 إلى:

- خمسة ملايين دينار جزائري (50000000) في حالة اجراء العرض العمومي للادخار

[1] – بوكساني رشيد، معوقات الأسواق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2006/2005, ص 227.

[2] – نور الدين بومدين، زيدان محمد، دور السوق المالي في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر المعوقات والافاق، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر بسكرة ,22/21 نوفمبر 2006.ص6.

- مليون دينار (100000000) عند عدم اللجوء إلى العرض العمومي للادخار كما نص على إمكانية اصدار أنواع جديدة من القيم المنقولة، وهو ما يتوقف وإنشاء بورصة القيم المنقولة في الجزائر.

المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق الفعلية (من 1996 الى وقتنا الحالي) من نهاية سنة 1996 كانت كل الظروف جاهزة من الناحية القانونية والتقنية لإنشاء بورصة القيم المنقولة حيث:

- تم وضع نص قانوني لإنشاء وتنظيم هذه البورصة.
- أصبح للبورصة مكان مادي بغرفة التجارة.
- تم تشكيل لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة COSOB في فيفري 1996 ,إلى جانب شركة تسيير القيم (SGBV)مع تحديد مخطط كل منهما، وأصبح كل الافراد العاملين بالهيئتين جاهزين للعمل.

ومع بداية 1997,تم اختيار الوسطاء في العمليات البورصة يمثلون مختلف المؤسسات المالية (بنوك وشركات التأمين)، حيث تولت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة مهمة تكوين هؤلاء عن طريق الاستعانة بالخبراء الكنديين وتنظيم عدة ملتقيات من بينها ملتقيين في أسبوعين في كل من تونس وفرنسا، بهدف الاستفادة من خبرة هذين البلدين في مجال التعامل بالسوق المالي.

وقد عملت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة طوال سنة 1997، على تهيئة الجو الملائم، وتحضير كل الهيئات المعينة للشروع في العمل بالتاريخ المحدد، وهو نهاية 1997م، وتم بالفعل اصدار اول قيمة منقولة بالجزائر بتاريخ 2 جانفي 1998, متمثلا في القرض السندي لسوناطراك

وذلك فيما يسمى بالسوق الاولي للسوق المالي، وعلى هذا الاساس اصبحت شركة سوناطراك أول متعامل اقتصادي يدشن سوق الرساميل في الجزائر، في الوقت الذي كان ينتظر ان تصبح بورصة الجزائر عمليته.

ونشير أنه ثمة ثلاث شركات قامت بالإصدار الفعلي للأوراق المالية بغية رفع رأس مالها الاجتماعي مرورا بالبورصة هي:

شركة الرياض سطيف: رفع رأسمالها الاجتماعي بنسبة 20 %

فندق الاوراس: رفع رأسماله الاجتماعي بنسبة 20%

مجمع صيدال: رفع رأسماله الاجتماعي بنسبة 20% [1]

وفي الوقت الحالي هناك 5 شركات مدرجة في البورصة (4 في السوق الرئيسية وشركة في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)

المطلب الثاني: تعريف البورصة واسواقها

وردت للبورصة عدة تعاريف وأسواق نذكرها فيما يلي:

الفرع الأول : تعريف البورصة.

نظرا للأهمية البالغة التي تحظى بها البورصة من الاقتصاديين لا بد من التعرف على مفهومها بدقة حيث يشمل هذا المفهوم على عدة تعاريف من بينهما ما يلي:

عرفت البورصة او بورصة الاوراق المالية المتداولة في القانون التجاري الفرنسي بأنها «المكان الذي يلتقي فيه وكلاء الصرف تحت رقابة السلطات العمومية«

كما عرفت بأنها مكان تبادل ولقاء أي هي سوق بين العرض والطلب على رؤوس الأموال طويلة الأجل والمتمثلة في القيم المتداولة، خاصة الأسهم والسندات.

وفي نفس السياق يقول بعض الكتاب "أن الأسواق التي تتداول فيها القيم المتداولة هي بورصات القيم المتداولة وكذا المعادن التنمية وعمليات الصرف. [2]

وتعد البورصة سوقا يلتقي فيه كل من البائع والمشتري لإتمام عملية تبادل، ومن ثم فإن نشاط البورصة يشمل كافة أنواع المعاملات والأنشطة التي يمارسها البشر ويحتاجون إليها لإشباع حاجاتهم ورغباتهم.

[1] نفس المرجع السابق، ص7.

[2] – جبار محفوظ، البورصة وموقعها من أسواق العمليات المالية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى 2002 ,ص44.45.

فالبورصة سوق يقوم على تبادل المنتج (سلعة، خدمة.... الخ) ما بين بائع ومشتري كل منهم لديه الرغبة والقدرة على اتمام عملية التبادل وفق القواعد والشروط المتفق عليها. [1]

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج ان البورصة هي سوق منظمة تتعقد في مكان معين وفي أوقات دورية بين المتعاملين، من أجل بيع وشراء مختلف الاوراق المالية او المحاصيل الزراعية او السلع الصناعية، وتؤذي كلمة البورصة معنيين هما:

- المكان الذي يجتمع فيه المتعاملون للبيع والشراء.
- مجموع العمليات التي تنعقد فيه.[2]

الفرع الثاني : أسواق البورصة

ان السوق المالي يستمد مفهومه من السوق بشكل عام وهذا الأخير يمثل الوسيلة التي يستفيد من خلالها البائع والمشتري بغض النظر عن المكان المادي للسوق ولقد أدى طابع التخصص في الأسواق إلى نشؤ وحدات متخصصة من الافراد والشركات للمتاجرة وتقديم خدمات الوساطة في السوق المالي ومنه فالسوق هو الإطار الذي يجمع الوحدات المدخرة التي ترغب في الاستثمار ووحدات العجز التي هي بحاجة الى الاموال لغرض الاستثمار عبر فئات متخصصة وعاملة في السوق وتوفير قنوات اتصال فعالة. [3]

وينقسم سوق البورصة الى ثلاثة أقسام هي:

- **السوق الأولي:**

يتم فيه طرح الإصدارات الجديدة من الأسهم وسندات الشركات وسندات الخزينة للبيع في الأسواق الاولية، حيث تطرح الحكومة سندات الخزينة لتمويل الانفاق العام، بينما تطرح الشركات ومؤسسات الأعمال

[1] – الحضري محسن احمد، كيف تتعلم البورصة في 24 ساعة، الترك للنشر والتوزيع ط 2, 1990,ص 09.

[2]– معون، شمعون، البورصة، بورصة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص7.

[3]– بن عمر ابن حسين، فعالية الأسواق المالية في الدول النامية، اطروحة دكتورة، تخصص بنوك ونقود مالية، جامعة ابو بكر بالقايد تلمسان,2013,ص10.

السندات والأسهم عن طريق مؤسسات متخصصة في ذلك، حيث يمثل عرض الأوراق المالية في سوق الاصدار الطلبي على الاستثمار.

ونتيجة لذلك تعد السوق الأولية وسيطا بين المستثمرين وبين الجهات المصدرة للأوراق المالية، وهي بذلك تتبع فرصا متعددة لاستثمار المدخرات وذلك بتحويلها الى موارد مالية طويلة الأجل تستفيد منها الحكومات والمؤسسات العمومية والخاصة، ومقابل تحصيل تلك الموارد يتم إصدار أوراق مالية يتم طرحها للاكتساب العام او الخاص، حيث يقتصر الاكتساب الخاص على أعوان اقتصاديين محددين، بينما يسمع لجمهور المدخرين بدون استثناء اقتناء الاصدارات الجديدة عن طريق الاكتساب العام. [1]

❖ **سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

ويطلق عليها بورصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هي تلك السوق المخصصة لتداول اسهم هذه المؤسسات ....في نمو رأسمالها و غير المؤهلة لدخول الأسواق الرئيسية التي تمول المشروعات الكبيرة و الضخمة او هي تلك السوق المنظمة للأسهم العادية التي تركز تلك المشروعات الصغيرة و المتوسطة و التي تتميز بانخفاض الأعباء الإدارية كمبدأ يحكم عملها و عملياتها.

ولهذا السوق عدة مزايا يمنحها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل فيما يلي:

- التمويل المباشر لهذه المؤسسات فهو يكمل التمويل البنكي.
- الحصول على موارد ثابتة يتم تخصيصها لتمويل الاصول طويلة الأجل في الميزانية.
- دخول مبسط للبورصة وبأقل تكاليف.
- فرص الاستثمار فيما يخص شركات الرأسمال الاستثماري.
- ضمان بقائها وديمومتها عن طريق تحويل السندات.

[3]–جهوة شنافة ، أثر سوق الأوراق المالية في النمو الاقتصادي دراسة حالة سوق عمان للأوراق المالية خلال فترة (1980–2016) ,اطروحة الدكتورة ,في العلوم الاقتصادية ,جامعة فرحات عباس سطيف1, 2017, 2018 ص12.

- تخفيضات ضريبة على فتح رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. [1]

وللإدراج في هذا السوق هناك شروط ومراحل تصبح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مدرجة فيه نستعرضها فيما يلي:

أ. شروط الادراج في بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر شروط الادراج في السوق الرئيسية صارمة نوعا ما وعادة لا تملك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الشروط اللازمة لتلبيتها، لهذا ادرجت بعض التعديلات التنظيمية خلال سنة 2012 على تلك الشروط حيث تميزت بتخفيضها، فصارت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملزمة بأن: [2]

- ✓ تتكون على شكل شركة ذات أسهم وينبغي لها ان تعين لمدة 5 سنوات مستشارا مرافقا يسمى مرقي البورصة.
- ✓ تفتح رأس مالها بنسبة 10% كحد أدنى يوم الادراج في البورصة.
- ✓ تطرح للاكتساب العام سندات رأس المال التابعة لها، بحيث توزع على ما لا يقل عن خمسين (50) مساهما او ثلاثة (3) مستثمرين من المؤسسات يوم الادراج.
- ✓ تنشر كشوفها المالية المصدقة للعامين الماضيين، ما لم تعضها لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها من هذا الشرط.

واما الشروط الأرباح والحد الأدنى لرأس المال فليست مفروضة على الشركة التي تطلب الادراج في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك دون الاحلال بأحكام القانون التجاري المتعلقة بالشركات ذات الأسهم التي تقوم باللجوء العلني إلى الادخار.

وإلى ذلك، لا تنطبق هذه الشروط على الشركة التي تكون قيد الإنشاء من خلال عملية اللجوء العلني إلى الادخار.

---

[1] – مكاوي الحبيب، بابا حامد كريمة، البورصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 02,سبتمبر 2017,ص202, 207.

[2]- Www.sgbv.dz.5/7/2021.

ب. عملية الإدراج في بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يتعين على جميع الشركات الراغبة في ادراجها في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ان يكون لها مرقي بورصة سواء بالنسبة لعملية الادراج، وكدا طوال فترة حياتها داخل سوق البورصة، ويقوم المرقي بدور أساسي في مراقبة احترام التزامات اتفاقية التي تخضع لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدرجة.

- **مرحلة ما قبل الادراج.**

يجب على المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تعيين مرقي البورصة لمساعدتها عند اصدار سنداتها، في اعداد عملية القبول، وهو يشهد من خلال توقيعه على المذكرة الخاضعة لتأشيرة لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، بأنه بدل العناية الواجبة وأن المعلومات الواردة في المذكرة، مطابقة للواقع على حد علمه، وان المذكرة لا يشوبها اغفال من شأنه أن يؤثر على الفهم والإدراك لها هو الوارد فيها.[1]

- **مرحلة الادراج.**

يجب على الشركة ان تبرم مع مرقي البورصة اتفاقية يتم إعدادها وفقا للنموذج الذي حددته لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، لمدة سريان لا تقل عن سنتين (2) اثنتين، يتفق عليها بين الطرفين ويجب إحضار لجنته تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها في حال إنهاء الاتفاقية فتصبح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ملزمة على الفور بتعيين مرقي البورصة جديد.

- **مرحلة ما بعد الادراج.**

يكلف المرقي في البورصة بمراقبة المؤسسة الصغيرة او المتوسطة، وضمان وفائها الدائم بالتزاماته القانونية والتنظيمية فيما يتعلق بأدلائها بالمعلومات المطلوبة.

في حال حدوث تقصير من قبل المؤسسة المصدرة، ينبغي للمرقي في البورصة ان يذكرها بالتزاماتها ويقدم المشورة اللازمة لتصويب الوضع.

---

[1] Www.sgbv.dz.5.

المطلب الثالث: أهمية بورصة الجزائر

تعتبر البورصة سوق منظمة لتداول الأوراق المالية ، وفق قانون العرض والطلب لتحديد الاسعار بما يوفر الحماية للمستثمرين من الغش و التدنيس من خلال القواعد التي يلتزم بها أعضاءها ,وتلعب دور هام في تنشيط كافة قطاعات النشاط الاقتصادي بما ينعكس إيجابا على التنمية الاقتصادية و هذا ما سنوضحه في مايلي [1]:

- **المساهمة في جذب واستقطاب رؤوس أموال الاجنبية (الاستثمار الأجنبي):** تساهم البورصات بزيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية الى جانب المدخرات المحلية.

لوجود فجوة في المدخرات المحلية اللازمة لتغطية معدل النمو .

-**المساهمة في تحقيق الاستخدام الأمثل والاستغلال الافضل للطاقات الإنتاجية:** المساهمة في تحقيق كفاءة عالية في توجيه الموارد الى المجالات الاكثر ربحية) البورصة تسمح بالاستخدام الامثل والاستغلال الأفضل لكافة الطاقات الإنتاجية المتاحة في الدولة وذلك من خلال المساهمة في توجيه رؤوس الأموال الى الوحدات الاقتصادية التي تستمتع بالكفاءة العالية على كافة المستويات (الإدارية، الإنتاجية،) وهو ما يصاحبه نمو وازدهارها[2] اقتصادي، وهذا الامر يتطلب توفر عدة سمات في البورصة، وهي:

- **كفاءة التسعير:** بمعنى ان تعكس الأسعار كافة المعلومات المتاحة.
- **كفاءة التشغيل:** بمعنى ان تتضاءل تكلفة المعاملات الى أقصى حد.
- **عدالة السوق:** بمعنى ان تتيح البورصة فرصة متساوية لكل المستثمرين.
- **الأمان:** ويقصد به ضرورة توافر وسائل الحماية ضد المخاطر التي تنجم من العلاقات بين الأطراف المتعاملة في البورصة.

1. **المساهمة في زيادة الناتج الداخلي:** إن البورصة تفيد الاقتصاد الوطني من خلال الدور الإيجابي الذي تقوم به لزيادة الناتج الداخلي، حيث تساهم في إنشاء شركات جديدة وتوسيع شركات قائمة، وهذا معناه جذب استثمارات

[1] – صلاح الدين حسن السيسي، بورصات الأوراق المالية، عالم الكتب، القاهرة، ص20.

[2] - غموم هشام قبالي عبد النور، جدار رياض، واقع ودور البورصة الجزائرية في تمو وتنمية الاقتصادية بالجزائر المعوقات والحلول، مجلة المركز الجامعي احمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت الجزائر، العدد 20 ديسمبر 2017,ص249.

جديدة للاقتصاد الوطني مما يترتب عليه زيادة في الإنتاج توجه اما الى الأسواق المحلية او توجه إلى الأسواق الخارجية.

2. **المساهمة في زيادة الادخار وزيادة معدل نمو الاستثمار في الاقتصاد الوطني:** حيث تعمل البورصة على تشجيع الادخار الاستثماري بشكل عام, و تشجيع صغار المدخرين على الادخار بوجه خاص, وكذلك تشجيع الذين لا يستطيعون اقامة مشاريع الاستثمارية لعدة أسباب ,منها ما يتعلق بصغر حجم مدخراتهم, فضلا على عدم معرفتهم بفرص الاستثمار المتاحة و المجدية ,و بالتالي فإن الأفراد الذين لا يستطيعون إقامة مشاريع استثمارية ,وبالتالي فإن الافراد الذين لا يستطيعون اقامة مشاريع استثمارية يفضلون شراء اوراق مالية على قدر أموالهم ,الأمر الذي ينعكس في تكوين او زيادة رؤوس الأموال للشركات و المؤسسات الاستثمارية, وبالتالي زيادة معدل الاستثمار و معدل التشغيل, ما يؤدي إلى تحسن في مستويات المعيشة, وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية في جميع المجالات.[1]

3. **المساهمة في القضاء على المديونية :** من خلال جذب المدخرات الاجنبية للاستثمار في الاسهم المحلية ، تكون البورصة قد ساهمت في تفادي مشاكل الاقتراض الخارجي، المتمثلة أساسا في زيادة مدفوعات خدمة الدين، كما تساهم البورصة في تخفيف عبء المديونية الخارجية من خلال تقنية توريق الدين، هذه الاخيرة التي تعني تحويل الدين الى ورقة مالية قابلة للتداول في البورصات الدولية، وتسمى الادوات المالية التي تستخدم في هذه التقنية بسندات التخارج.

4. **المساهمة في تسهيل عملية الخوصصة:** تتميز تجارب الخوصصة الناجحة في دول العالم أنها كانت مرتبطة بوجود بورصة منظمة وكبيرة، هذاما سمح باستعاب الاوراق المالية الخاصة بالمؤسسات المراد خوصصتها، في حين أن البورصات التي تعاني من ضعف وعدم توفر بنية أساسية لديها، تؤدي الى ضعف عملية الخوصصة. ومن هنا يبرز دور اسواق رأس المال في اتمام عملية الخوصصة بنجاح، حيث ان العلاقة بينهما هي علاقة وطيدة، فالبورصة تزدهر وتتوسع وتتعمق بوجود عمليات الخوصصة، وكذا الخوصصة بحاجة الى بورصة قادرة على تسهيل عمليات الخوصصة.

[1] – نفس المرجع السابق، ص250.

- **المساهمة في تمويل خطط التنمية:** وذلك عن طريق طرح سندات حكومية في البورصة،لسد نفقاتها المتزايدة وتمويل مشروعات التنمية، وذلك عن طريق اصدار السندات والادون التي تصدرها الخزانة العامة دات الآجال المختلفة، هذا ما يجعل هذه الصكوك مجالا لتوظيف الاموال لا يقل أهمية عن أوجه التوظيف الأخرى.
- **المساهمة في عملية تقييم الشركات والمشروعات:** تعتبر البورصة أداة هامة لتقويم الشركات والمشروعات،من خلال زيادة وعي المستثمرين بواقع هذه الشركات، والحكم عليها بالنجاح أو الفشل، فانخفاض أسعار اسهم الشركة ما دليل على ضعف مركزها المالي، هذا ما يدفع بالشركة لى اجراء تعديلات في قيادتها أو سياستها بغية في تحسين وضعيتها. [1]
- **المساهمة في تجنب الآثار التضخمية:** تلعب البورصة دورا فعالا في الحد من معدلات نمو التضخم في هيكل الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال عملها على جذب المدخرات من الأفراد والمؤسسات، وبالتالي امتصاص فائض السيولة النقدية، وتوجيه هذه المدخرات نحو الاستثمار بدلا من الاستهلاك، الامر الذي ينعكس بصورة إيجابية على الاقتصاد الوطني.

– المساهمة في زيادة مناصب العمل وتحسين مستوى المعيشة: تقوم البورصة بنقل الموارد المالية من الفئات التي لها فائض (المدخرين) الى الفئات التي تحتاج لهذه الأموال (المستثمرين) لإقامة مشاريعها الاستثمارية، الامر الذي ينعكس في زيادة مناصب العمل وتحسين مستويات المعيشة في المجتمع. [2]

[1] – زيدان محمد، نور الدين بومدين، دور السواق المالية في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر المعوقات والافاق، مرجع سبق ذكره ص65.

[2] – نفس المرجع السابق ص 251.

المبحث الثالث: ادبيات الدراسات السابقة

إن موضوع إدراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بورصة الجزائر ليس بالجديد حيث يتم التطرق إليه في عدة دراسات سابقة، حيث يعتبر هذا البحث بمثابة تكملة وتعميق لبعض الدراسات التي سبقته.

لذلك نتطرق في هذا المبحث الى:

المطلب الأول : الدراسات المحلية للموضوع

المطلب الثاني : الدراسات العربية للموضوع

المطلب الثالث : مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات المحلية للموضوع

ينقسم هذا المطلب إلى ثلاث فروع نستعرضها فيما يلي:

أولا : دراسة زبير عياش و بلغول ليلى (2017)، مداخلة ضمن محور تفعيل الرشادة في اجهزة الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بجامعة 8ماي 1945قالمة بعنوان تحديات السوق المالي الجزائري كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة, حيث عالجت هذه الدراسة إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التحديات التي تواجهها السوق المالية البديلة لتمويلها في الجزائر, حيث هدفت هذه الدراسة إلى: تدليل مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و إيجاد حلول تمويلية لهذه المؤسسات من خلال ادراجها في بورصة الجزائر السوق المالية.

ولقد توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن مشكلة التمويل تكمن في محدودية القدرة على التمويل الذاتي من طرف أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، واحجام البنوك وترددها عن تمويل مشاريعهم زاد من إبراز أهمية السوق المالية (البورصة) كمصدر تمويلي مكمل للتمويل البنكي.

- ان مشكلة السوق الموازي وانعدام الثقافة المالية للمتعاملين الاقتصاديين وكذالك رواسب التسيير الاشتراكي منع من دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى السوق المالي.

ثانيا : دراسة مكاوي الحبيب وبابا حامد كريمة بعنوان البورصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أحمد ببلة وهران, عالجت هذه الدراسة كيفية توفير بورصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث هدفت هذه الدراسة الى:

التعرف على مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتعرف على بورصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مزاياها وطريقة عملها وكذا معرفة مشكلة تمويل هذه المؤسسات في الجزائر والاجراءات الأولية لتوقيتها في بورصة الجزائر.

ولقد توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

تعدد مصادر التمويل وتنوعها لا يعني توفر بدائل كافية وملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأن بورصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة مصدر تمويلي جيد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما يوفره من مزايا والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يمكن لها انهاء مشاكل التمويل التي تعاني منها هذه المؤسسات الصغيرو المتوسطة مكملة لمصادر التمويل الأخرى .

وأنه على الرغم من المشاكل والصعوبات التي تعاني منها هذه المؤسسات في الجزائر إلا أن الدولة بدلت مجهودات كبيرة في انعاشها، خاصة أن العقبة الرئيسية التي تواجهها هي مشكلة التمويل وتدليل هذه المشكلة قامت الدولة باستخدام آليات جديدة تمكن هذه المؤسسات من ايجاد مصادر جديدة للتمويل كإنشاء سوق مخصصة على مستوى البورصة من أجل تمويلها.

ثالثا : دراسة كروش نور الدين 2014 بعنوان سوق الأوراق المالية و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, دراسة حالة بورصة الجزائر بجامعة يحي فارس المدية,عالجت هذه الدراسة كيفية مساهمة سوق الاوراق المالية في توفير تمويل مناسب للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ,حيث هدفت هذه الدراسة الى:

اسقاط الضوء على الفرص التمويلية التي تتيحها سوق الاوراق المالية و الموجهة لتلبية الحاجيات المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا عرض واقع نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و توضيح شررط إدراج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بورصة الجزائر.

و لقد توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

ان سوق الأوراق المالية من بين أهم ركائز الاقتصاد الوطني و ذلك للدور الفعال الذي تقوم به من خلال الملاقات بين الاعوان الاقتصاديين ذوي الفائض المالي و أصحاب العجز المالي,و ان فتح بورصة الجزائر لوعاء خاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من شأنه ان يعطي حلولا أكثر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل التغلب على مشاكلها التمويلية.

المطلب الثاني: الدراسات العربية للموضوع

ينقسم هذا المطلب الى فرعين نستعرضها فيما يلي:

أولا : دراسة ليندة عكاش ((2017بعنوان دور السوق المالية الثانية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, "دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس"بجامعة العربي بن مهيدي, ام البواقي. عالجت هذه الدراسة مدى فعالية السوق المالية الثانية في حل اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ما هو واقع ذلك في كل من الجزائر و تونس, حيث هدفت هذه الدراسة الى:

التعرف أكثر على السوق المالية الثانية و كيفية الإدراج فيها و الوقوف على مشكلة و صعوبات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و محاولة ايجاد حل لهذه المشكلة من خلال اسلوب تمويل جديد يتمثل في عرض جزء من رأس مال المؤسسة للاكتساب فيه من طرف الجمهور في سوق مالية مخصصة لهذا النوع من المؤسسات و لقد توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

ان المؤسسة الصغيرة و المتوسطة لها أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري من خلال مساهمتها في توفير مناصب الشغل و تحقيق قيمة مضافة و زيادة في الناتج الداخلي الخام,لكن رغم هذه الأهميةالا أنها تعاني مجموعة من الصعوبات منها:صعوبات تتعلق بالعقار, إنتشار الفساد الإداري و صعوبات تتعلق بالتمويل,وان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لها أهمية في الاقتصاد التونسي فهي مصدر هام للنمو,لذا كانت تونس هي السباقة عن الجزائر في تخصيص جزء من البورصة لهذه المؤسسات حتى تحقق نمو و توسيع في نشاطها و كذا و صول عدد المؤسسات المدرجة في السوق المالية الثانية التونسية 13مؤسسة سنة 2016وهو عدد ضئيل بالمقارنة مع السوق المالية الثانية في الدول المتقدمة و يدل ايضا على تباطؤ المؤسسات المدرجة فيها مند انشائها الى يومنا هذا, لكن

بالرغم من هذا فهي في نمو و تطور باعتبار تونس من الدول النامية, واعتبار تجربة تونس ناجحة بالمقارنة مع التجربة الجزائرية في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق السوق المالية الثانية.

ثانيا : دراسة محمد حولب وخالد إدريس ((201 بعنوان أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البورصة ، نموذج بورصة النيل المصرية وبورصة التر ناكست الفرنسي ، ولقد هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية انشاء مثل هذه الأسواق ونجاحها في بعض الدول ومعرفة كيفية تمويل هذه المؤسسات في كل من بورصة النيل في مصر وسوق التر ناكست في فرنسا.

و لقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أنه يوجد مئات الملايين من المؤسسات الاقتصادية في مختلف بقاع العالم حيث تساهم بنسبة عالية من النتائج المحلي الخام لبلدانها و تخفف من حدة البطالة و تزيد من التطور التكنلوجي, و تعتبر الركيزة أساسية في تطوير الاقتصاد الوطني لكل من مصر و فرنسا, بسبب توفيرها للتمويل المستمر,و لكن برفع كفاءتها بسبب خضوعها لأليات الرقابة التي تفرضها السوق المالية على الشركات المدرجة فيها و عليه اصبح للسوق الثانية دور الموجه و الوسيط في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

المطلب الثالث:مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

من خلال فحص الدراسات السابقة تم التوصيل الى أنه يوجد تشابه بين الدراسات السابقة نفسها و بين الدراسة السابقة و الدراسة الحالية,حيث نلاحظ أن هناك اتفاق بين الدراسات السابقة في بعض النتائج المتوصل إليها و كذا مع الدراسة الحالية كما ان كل دراسة تناولت موضوع فتح بورصة المشروعات الصغيرة و المتوسطة و اعتبارها كاحسن مصدر تمويلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و حل أمثل للقضاء على مشاكلها التمويلية ,فمنها من قامت بدراسة تحديات السوق المالي الجزائري كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة البورصة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ,وأخرى دراسة سوق الأوراق المالية و تمويل المؤسسات الصغيرة دراسة حالية بورصة الجزائر,او دور السوق المالية الثانية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, كما قام بعض الباحثين بدراسة أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق البورصة.

و تتشابه الدراسات السابقة من حيث فترة الدراسة فكل الدراسات كانت بعد فتح سوق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بورصة الجزائر و كذا انعدام ادراج اي مؤسسة فيه,و فيما يخص الدراسة الحالية فهي تخص

التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للادراج في بورصة الجزائر و قد اخدنا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ,اما عن الدراسة المتبعة فهي دراسة تحليلية.

خلاصة الفصل الأول

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة احدى اهم فروع الاقتصاد الوطني، لما لها من مزايا تجعلها بمثابة الرائدة في حل الكثير من المشاكل، كالبطالة وتحقيق التوازن الاقليمي والاجتماعي، وهذا لما تمتاز به من مرونة في التأسيس وسهولة الاجراءات وكذلك لا تتطلب رؤوس اموال كبيرة ولا تكنولوجيات عالية وانما تحتاج الى ادوات بسيطة نسبيا وراس مال قليل، ويعتبر العنصر البشري اهم عامل فيها، وكذا من مميزاتها تقديم الدعم اللازم للمؤسسات الكبيرة في كل ما تحتاجه من دعم وخدمات ومنتجات جانبية او ثانوية.

كما تم في هذا الفصل عرض ماهية بورصة الجزائر باعتبارها مركز حيوي في النظام الاقتصادي في الدولة، ولان بورصة الجزائر جاءت لتحقيق التوازن بين عرض الاموال والطلب عليها من خلال القيم المنقولة، وقد تم التطرق الى تعريف البورصة والتي تعبر عن المكان الذي يلتقي فيه بائع ومشتري الاوراق المالية باختلاف اسواقها وكذا تم عرض ادبيات الدراسات السابقة للموضوع.

الفـــــصـــل الثـــانـــــــي :

تحديات إدراج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية سكيكدة في بورصة الجزائر

تمهيد

قامت الدولة الجزائرية بمجهودات معتبرة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....من مشكلة التمويل المرتبطة بها

أنشأت مؤسسات و أجهزة دعم لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهمها إنشاء سوق مخصصة على مستوى البورصة من أجل تمويل هذه المؤسسات,غير أنه مند انشائه رسميا في سنة 2012 الى اليوم لم يؤدي الدور المرجو منه حيث تم إدراج مؤسسة وحيدة في هذا السوق سنة 2018.

والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية سكيكدة عينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حيث أنها تواجه صعوبات و عراقيل كغيرها من مؤسسات الجزائر في الادراج في سوق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و للتعرف على واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية سكيكدة و المعوقات و العراقيل التي تواجهها للادراج في بورصة المشروعات الصغيرة و المتوسطة نقسم هذا الفصل الى مبحثين:

- المبحث الأول :واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية سكيكدة.
- المبحث الثاني:صعوبات الإدراج في بورصة الجزائر.

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سكيكدة

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني، وذلك لتعدد قطاعات نشاطها وأشكالها القانونية هذا ما دفع بالدولة الجزائرية إلى توفير عدة مصادر تمويلية لها.

ولهذا سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سكيكدة كمثال عن واقعها في الجزائر، حيث سنتطرق إلى ما يلي:

المطلب الأول: احصائيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سكيكدة.

المطلب الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سكيكدة.

المطلب الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصعوبات التي تواجهها في ولاية سكيكدة.

المطلب الأول: احصائيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سكيكدة .

للتعرف على تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولاية نقوم باستعراض إحصاءاتها حسب عدة معايير.

1 – تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع نشاطها ومناصب تشغيلها

أ– تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع نشاطها

الشكل رقم (02): تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نشاطها.

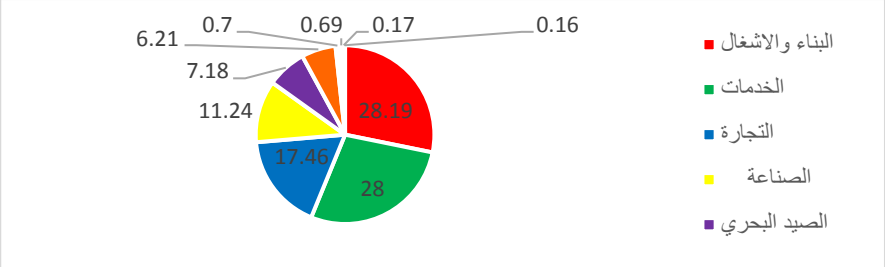

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (01)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (01) انه حسب قطاع النشاط، فإن قطاع البناء والاشغال العامة، والخدمات والتجارة هي القطاعات التي تنشط فيها اغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تمثل 73.65% من مجموع المؤسسات في الولاية، اما قطاع الصناعة الكيمياوية والمناجم والماء والطاقة فهي تمثل أضعف نسبة من تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في ولاية سكيكدة ومنه فان اغلب عدد الشركات تنشط في قطاع البناء والاشغال العامة واقل نسبة تنشط في قطاع الماء والطاقة.

ب – تعداد مناصب التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نشاطها

الشكل رقم 3: تعداد مناصب التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نشاطها.

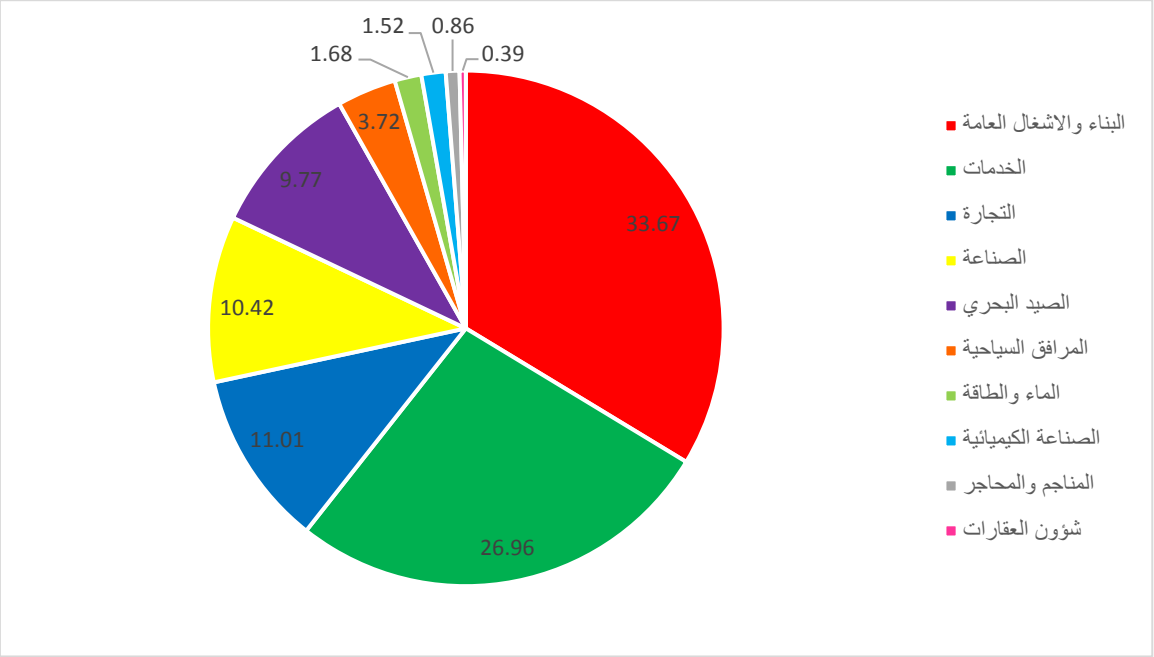

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (01)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (02) انه حسب قطاع النشاط فإن قطاع البناء والأشغال العامة والخدمات والتجارة هي القطاعات التي توفر أكثر عدد من مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تمثل 71.64% من مناصب الشغل في القطاع، اما قطاع الصناعة الكيميائية والمناجم والماء والطاقة فهي تمثل اقل نسبة من تعداد مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية سكيكدة ومنه فإن اغلب مناصب الشغل تكون في قطاع البناء والاشغال العامة واقل نسبة في قطاع المناجم والمحاجر.

- **تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية ومناصب الشغل**
  - **تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية**

الشكل رقم (04): تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية

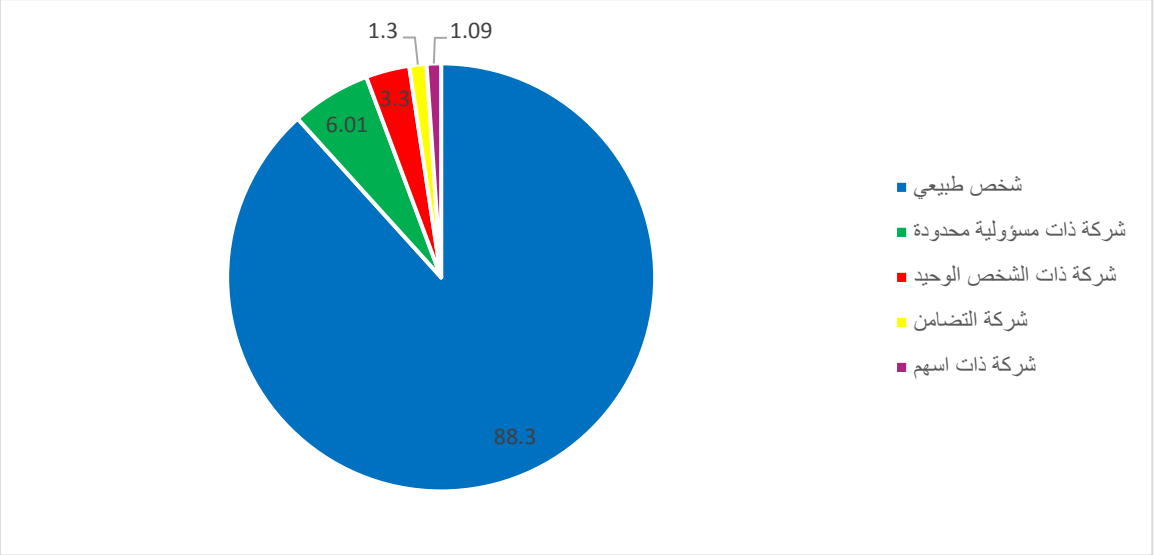

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (02).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (03) ان الشركات ذات الشخص الطبيعي تمثل أعلى نسبة 88.30% وتليها الشركات ذات المسؤولية المحدودة ب 6.01% اما شركات المساهمة فهي تمثل اقل نسبة ب 1.09% من تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية لولاية سكيكدة ومنه فإن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية ذات شخص طبيعي وشركات المساهمة تمثل اقل نسبة من تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **تعداد مناصب التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية**

الشكل رقم (05): تعداد مناصب التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية.

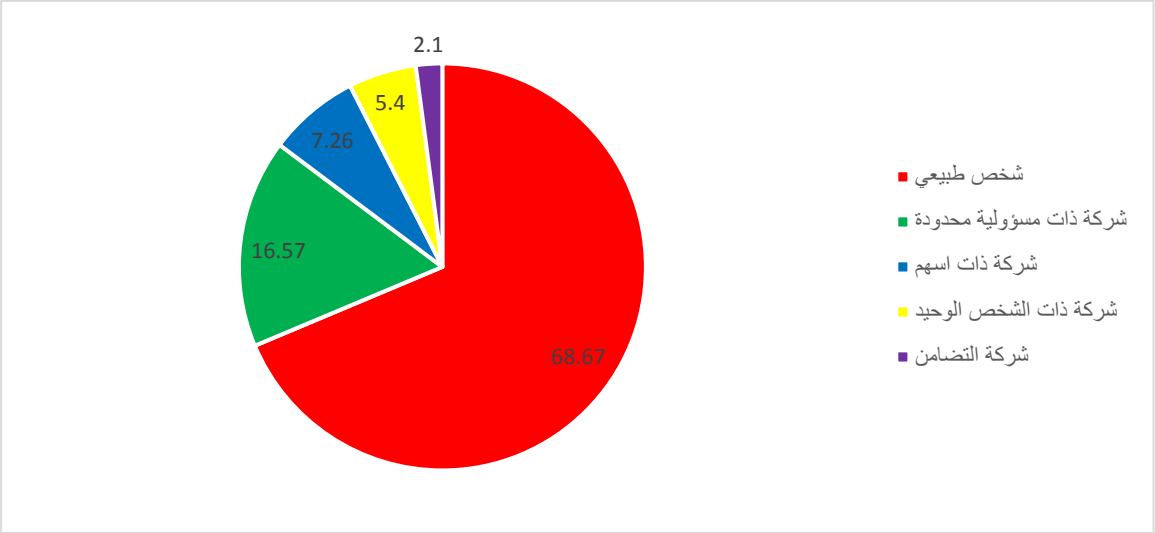

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (02).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (04) ان المؤسسات ذات الشخص الطبيعي تمثل أعلى نسبة من مناصب التشغيل بنسبة 68.67% وتليها الشركات ذات المسؤولية المحدودة بنسبة 16.57% وتليهما شركات المساهمة اد توفر 7.26% من مناصب التشغيل اما شركة التضامن فهي تمثل اقل نسبة 2.10% من مناصب التشغيل في هذا القطاع لولاية سكيكدة ومنه فإن اغلب مناصب التشغيل تكون في شركات ذات الشخص الطبيعي وشركات التضامن تمثل أقل نسبة من مناصب التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب التشغيل حسب الحجم**

❖ **تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم**

الشكل رقم (06): تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم

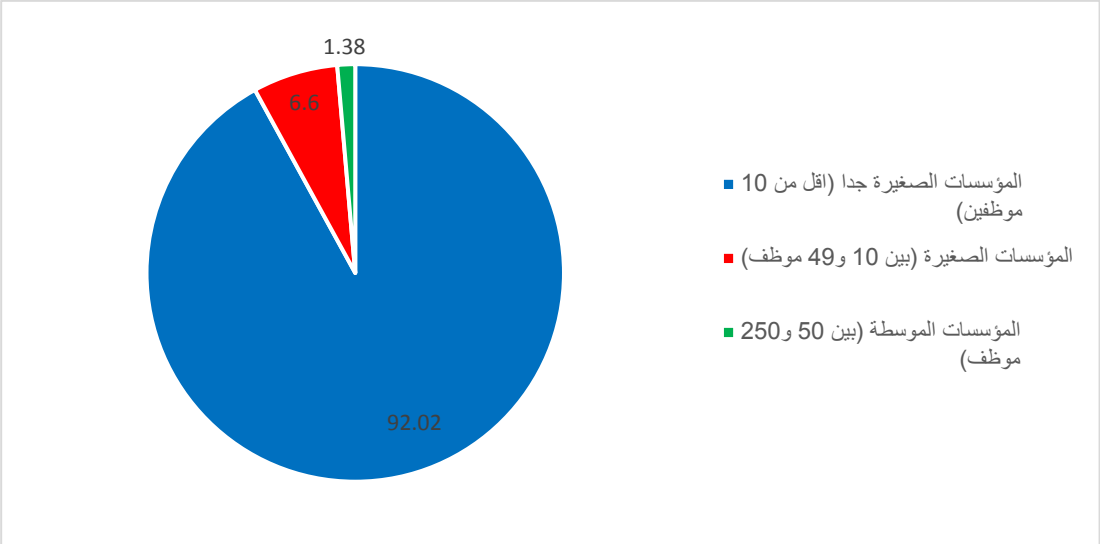

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (03).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (05) أنه حسب حجم المؤسسة فإن تعداد المؤسسات الصغيرة جدا وتمثل أعلى نسبة 92.02% من إجمالي تعداد المؤسسات حسب الحجم، اما المؤسسات المتوسطة فإنها تمثل اقل نسبة 1.38% من تعداد المؤسسات اي ان أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سكيكدة تتكون على شكل مؤسسات صغيرة جدا ومنه فإن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية على شكل مؤسسات صغيرة جدا والمؤسسات المتوسطة تمثل أقل نسبة.

❖ **تعداد مناصب التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم**

الشكل رقم (07): تعداد مناصب التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم.

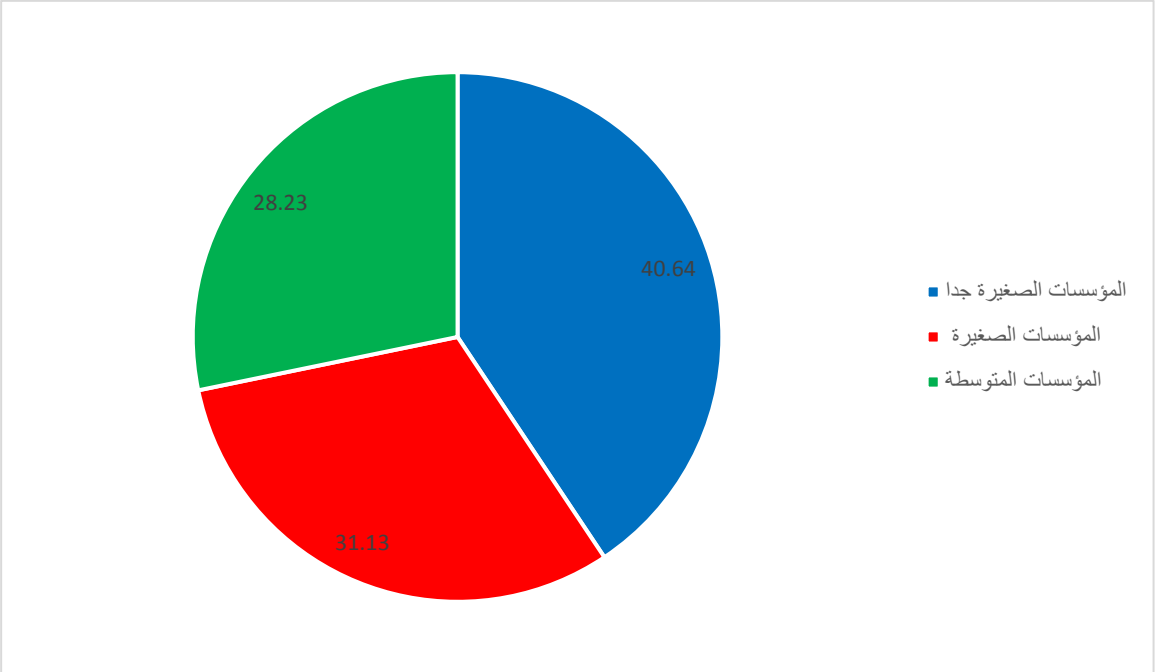

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (03).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (06) أنه حسب حجم المؤسسة فإن أكبر عدد لمناصب التشغيل يكون في المؤسسات الصغيرة جدا بنسبة 40.64% اما المؤسسات المتوسطة فهي تمثل أقل نسبة 28.23% من مناصب التشغيل اي ان أغلب مناصب التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سكيكدة يكون في المؤسسات الصغيرة جدا ومنه اغلب مناصب التشغيل في المؤسسات الصغيرة جدا وأقل نسبة في المؤسسات الصغيرة.

الشكل رقم (08): يوضح تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سكيكدة

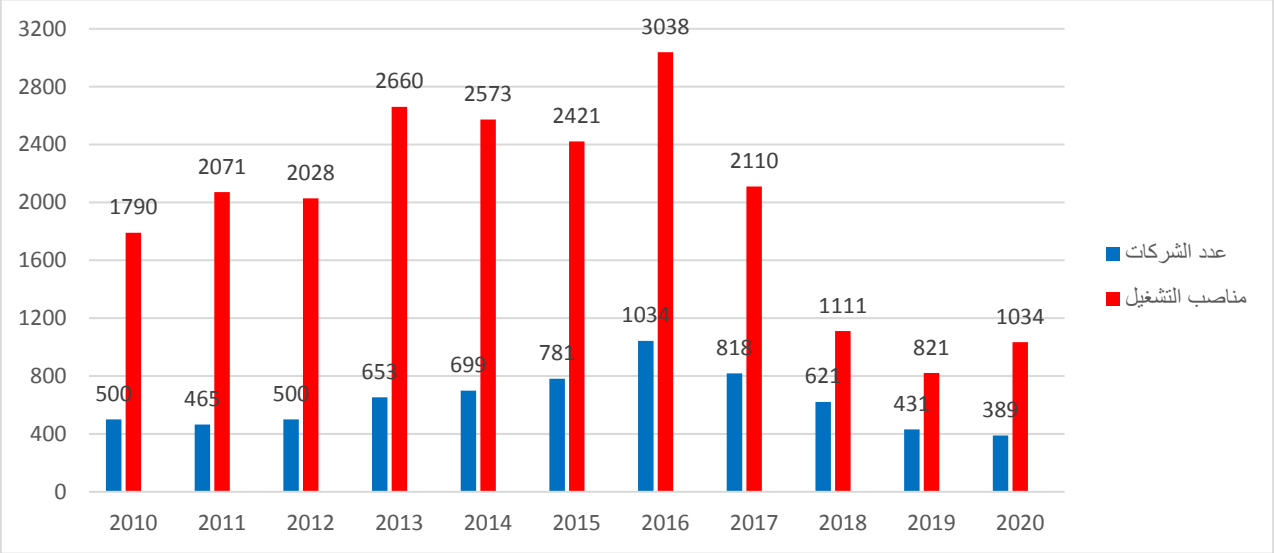

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (02).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (07) أن هناك تطور لعدد الشركات ومناصب التشغيل من سنة لأخرى الى غاية سنة 2016 حيث سجل أعلى عدد للشركات ب 1111 شركة و3038 منصب تشغيل ثم انخفض تدريجيا كل من عدد الشركات ومناصب التشغيل الى ان وصل عدد الشركات الى 389 شركة وارتفاع طفيف في مناصب التشغيل في سنة 2020 ب 1034 منصب تشغيل ومنه نستنتج أن سنة 2016 تعتبر نقطة تغير في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سكيكدة.

المطلب الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سكيكدة

كشفت إحصائيات مديرية الصناعة والمناجم لولاية سكيكدة عن نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية خلال السنوات الأخيرة، وتتبين من خلال ما يلي:

أولا: حسب عدد الشركات

الجدول رقم (02): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سكيكدة

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد المؤسسات التراكمي
2010	500	4314
2011	565	4779
2012	500	5297
2013	653	5932
2014	699	6631
2015	781	7412
2016	1111	8523
2017	818	9341
2018	621	9962
2019	431	10393
2020	389	10782

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم بولاية سكيكدة.

ثانيا: حسب مناصب التشغيل

الجدول رقم (03): تطور مناصب التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سكيكدة.

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد المؤسسات التراكمي
2010	1790	29391
2011	2071	31462
2012	2028	33490
2013	2660	36150
2014	2573	38723
2015	2421	41144
2016	3038	44182
2017	2110	46292
2018	1168	47460
2019	821	48281
2020	1034	49315

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم لولاية سكيكدة.

المطلب الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سكيكدة.

بلغ تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية ما يقارب 12 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة بتعداد عمال يتجاوز 37 ألف عامل في هذا القطاع ولأهميته البالغة قامت الدولة الجزائرية بوضع هياكل ومؤسسات من أجل انشائها وتمويلها.

الفرع الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب(ANSES) :

تعتبر الوكالة هيئة عامة ذات طبيعة محددة، تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، تحت اشراف وزارة التشغيل ومهامها إنشاء وتوسيع المشاريع الصغيرة لإنتاج السلع والخدمات لدعم وتقديم المشورة ومرافقة الشباب في إطار تنفيذ مشاريعهم الاستثمارية من خلال تقديمها لمساعدات مالية وضريبية.

1. المساعدات المالية

تمويل ثلاثي يتكون من:

- المساهمة الشخصية للمستثمر الشاب
- القرض غير المدفوع (PNR) من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
- قرض بنكي يصل إلى 100% بجميع قطاعات النشاط والاي يكفلها صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض
- تمويل مختلط يتكون من:
- المساهمة الشخصية للمستثمر الشاب
- قرض غير مدفوع (PNR) من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
- فترة سماح مدتها ثلاث سنوات (03) لسداد.... المصرفي
- قرض اضافي غير مدفوع إذا لزم الامر يمنع هذا القرض فقط عندما يسعى المبادر الشاب الى التمويل المصرفي في مرحلة انشاء النشاط.[1]

[1] وكالة دعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) لولاية سكيكدة.

2. فوائد ضريبية

يستفيد الشاب المبادر من المزايا الضريبية في وقت تحقيق مشروعه كذلك في مرحلة الخلق كما في مرحلة تمديد قدرات الإنتاج.

الإعفاء من الضريبة العقارية على الإنشاءات وإضافات الإنشاءات لمدة 03 سنوات, 06سنوات او 10 سنوات، حسب مكان تنفيذ المشروع وذلك اعتبارا من تاريخ تحقيقه.

اعفاء كلي من المبلغ المقطوع الضريبي الموحد او الضرائب لمدة 3 سنوات أو 6 سنوات أو 10 سنوات

خصم ضريبي على الدخل العام او ضريبة أرباح الشركات حسب الحالة.

3. شروط الاستفادة من جهاز الدعم

- اصحاب المبادرات للاستثمار في مؤسسة مصغرة تتراوح أعمارهم ما بين 19 ال 35 سنة.
- يمتلكون مؤهلات مهنية او مهارات فنية في النشاط الذي يقترحون.
- تعبئة مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة.
- ان يكون مسجلا في خدمات وكالة التوظيف الوطنية كشباب للعمالة العاطلين عن العمل.
- عدم تسجيل على مستوى مركز تدريب او معهد او جامعة في وقت تقديم طلب المساعدة، الا إذا كان تطورا في نشاطها.
- عدم الاستفادة من تدبير الدعم لإنشاء الانشطة.

4. اهداف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

- يرافق جهاز الدعم Ansej حاملي المشاريع في انشاء وتوسيع المؤسسات الصغيرة سواء المنتجة للسلع او المقدمة للخدمات.
- تشجيع جميع أشكال الإجراءات والتدابير لتعزيز روح المبادرة والمقاولتية.
- تعزيز إنشاء وتوسيع نشاط السلع والخدمات من قبل المستثمرين الشباب.
- تقديم الدعم والمشورة ومرافقة المستثمرين الشباب في انشاء الأنشطة.
- إتاحة جميع المعلومات الاقتصادية والتقنية وتشريعية والتنظيمية المتعلقة بأنشطتهم لجميع المستثمرين الشباب.

- توفير التدريب على تقنية ادارة المشاريع الصغيرة المستثمرين الشباب.
- تشجيع جميع اشكال الإجراءات والتدابير الأخرى لتعزيز انشاء وتوسيع النشاط.

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)

منظمة محددة توضع تحت إشراف وزارة التضامن الوطني والاسرة ومركز المرأة، تضمن مرافقة المبادر طوال عملية انشاء وتشغيل المشروع ومراقبته، الهدف الرئيسي هو مساعدة ودعم المبادر في جميع خطواته من خلال تقديمها لمساعدات مالية وغير مالية.

1- المساعدات المالية

يمنح الجهاز صيغتين من التمويل، بما فيها واحدة بمساهمة الخمس بنوك العمومية الشريكة:

الصيغة الأولى: قرض شراء المواد الأولية (وكالة مقاول)

هي قروض بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة تحت عنوان شراء مواد أولية لا تتجاوز 100000 دج وهي تهدف الى تمويل الاشخاص الذين لديهم معدات صغيرة وأدوات ولكن لا يملكون اموال لشراء المواد الأولية لإعادة او إطلاق نشاط وقد تصل قيمتها إلى 250000 دج على مستوى ولايات الجنوب، بينما مدة تسديد هذه السلفة لا تتعدى 36 شهرا.

الصيغة الثانية: التمويل الثلاثي (ومالة –بنك مقاول)

هي قروض ممنوحة من قبل البنك والوكالة بعنوان إنشاء نشاط تكلفة المشروع قد تصل إلى 1000.000.00 دج التمويل يقدم كالتالي:

- قرض بنسبة70%
- سلفة الوكالة بدون فوائد 29%
- 1% مساهمة شخصية

وقد تصل مدة تسديده إلى ثمانية (08) سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاث سنوات بالنسبة للقرض البنك[1].

2- خدمات غير مالية

إلى جانب القرض تسعى الوكالة إلى توفير المزيد من الخدمات في مجالات واسعة للمستفيدين، والهدف هو الدعم إلى أقصى حد ممكن، واستمرارية الأعمال لهذا فالوكالة توفر لهم:

الاستقبال في أحسن الظروف المتاحة لحاملي أفكار إنشاء المشاريع.

- مرافقة فردية للمقاولين في مراحل إنشاء النشاط.
- متاحة جوارية جدية، لاستدامة الانشطة التي تم انشائها.
- دورات تكوينية لإنشاء وتسيير المؤسسات الجد مصغرة.
- اختبارات المصادقة على الخبرات المهنية بالشراكة مع هيئات ومؤسسات متخصصة ومخولة.
- معارض لعرض وبيع المنتجات المنجزة في إطار القرض المصغر.
- وضع موقع في الإنترنت لإشهار وبيع المنتجات وتبادل الخبرات.

3- المزايا الضريبية :

- إعفاء كامل من الضريبة الثابتة الوحيدة لمدك ثلاث سنوات.
- اغفاء من ضريبة الاملاك على المباني المستخدمة في الانشطة المنفذة لمدة ثلاث سنوات.
- إعفاء من واجب النقد، وعمليات الاستحواذ العقاري الاي قام بها المبادرون، بهدف إنشاء أنشطة صناعية.
- تعفن أعمال تأسيس الشركات الاي انشاها المبادرون من جميع رسوم التسجيل.
- خصم ضريب على مبلغ ....مستحق في نهاية فترة الإعفاء خلال سنوات الضريبية الثلاثة الأولى.

[1] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) ولاية سكيكدة.

4- شروط الاستفادة من جهاز الدعم

- ❖ أن يكون عمر 18 سنة أو أكثر ويكون قادر على القيام بنشاط ما.
- ❖ ان يكون دون دخل.
- ❖ يملك سكن ثابت.
- ❖ يملك المعرفة الفنية فيما يتعلق بالنشاط المخطط له .
- ❖ عدم الاستفادة من دعم إنشاء الأعمال الأخرى.
- ❖ يكون النشاط انتاجي للبضائع او الخدمات.
- ❖ يكون النشاط في شكل شركات صغيرة.

5- أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

- المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر، والعمل في البيت والحرف والمهن، ولاسيما الفتات النسوية.
- رفع الوعي بين سكان الريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية من السلع والخدمات، المولدة للمداخيل والعمالة.
- تنمية روح المقاولتية، التي تساعد على الادماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص.
- دعم توجيه ومرافقة المستفيدين في تنفيذ انشطتهم، لا سيما في يتعلق بتمويل مشاريعهم ومرحلة الاستغلال .
- متابعة الأنشطة المنجزة. من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة.
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة ...للمداخيل والمؤسسات الجد مصغرة.
- دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض.

الفرع الثالث: الصندوق الوطني للتامين عن البطالة(CNAC)

مؤسسة عامة تحت إشراف وزارة العمل والضمان الاجتماعي وهي مسؤولة عن إدارة نظام دعم انشاء وتوسيع أنشطة المبادرين العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين ثلاثين (30) او خمسة وخمسين سنة (55) من خلال تقديمها لمساعدات مالية وضريبية .

1- المساعدات المالية

تمويل ثلاثين الأطراف يشمل:

- ❖ مساهمة مالية لصاحب المشروع بنسبة 1%
- ❖ قرض بدون فائدة، ممنوح من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بنسبة 29%
- ❖ قرض بنكي بفوائد منخفضة بنسبة (100%) مخصص لكافة اقطاعات النشاط بنسبة 70 %
- ❖ التمويل الذاتي، يمكن للبطالين ذوي المشاريع أحداث مؤسسة مصغرة، ممولة كلية بأموالهم الخاصة حيث يستفيدون من جميع الامتيازات المقررة في إطار الجهاز (مرافقة وامتيازات جبانيه) تقديم قرض إضافي عند الاقتضاء.

2 - المساعدة الضريبية

يستفيد صاحب المشروع من الامتيازات الجبائية التالية:

أ- في مرحلة انجاز المشروع

- اعفاء من رسم تحويل الاقتناءات العقارية المنجزة في إطار أحداث نشاط صناعي.
- إعفاء من رسوم تسجيل العقود التأسيسية للشركات.
- تطبيق معدل مخفض للرسوم الجمركية بالنسبة للمعدات التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.

ب - في مرحلة استغلال المشروع

- اعفاء من الرسم العقاري على البنايات وملحقاتها حسب موقع المشروع بدءاً من تاريخ انجاز المشروع وحسب موقعه لمدة ثلاثة (3) ست (6) او عشرة (10) سنوات .

– إعفاء تام من الضريبة الجزائية الوحيدة او الخضوع للضريبة حسب النظام الاصلي للاستفادة بدءا من تاريخ استغلال المشروع وحسب موقعه لمدة ثلاثة (3)، ست (6) او عشر سنوات.

– التجديد السنوي لمقو ومنح الامتيازات في مرحلة استغلال المشروع مرتبط بتسليم شهادة تعيين التزامات صاحب المشروع الجبائية وشبه الجبائية (الضرائب، الصندوق الوطني للتأمينات) الاجتماعية للعمال الاجراء، صندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الاجراء، الصندوق الوطني للعطل مدفوعة الاجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والأشغال العمومية والري.

– تخفيض من ضريبة الدخل الإجمالي او الضريبة على أرباح الشركات، حسب الحالة، وكذا الرسم المفروض على النشاط المهني عند انقضاء فترة الإعفاء طيلة السنوات الثلاثة الأولى الخاضعة للضرائب كالتالي:

– 70% خلال السنة الأولى من تاريخ فرض الضريبة.
– 50% خلال السنة الثانية من تاريخ فرض الضريبة.
– 25% خلال السنة الثالثة من تاريخ فرض الضريبة[1].

3– شروط الاستفادة من جهاز الدعم

– عمر يتراوح بين 30 إلى خمسة وخمسين سنة.
– الجنسية الجزائرية.
– عدم شغل منصب عمل مدفوع الأجر أثناء تقديم طلب الاستفادة من الدعم.
– التسجيل لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل (anem) بصفة طالب عمل او مستفيد من اداءات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
– التمتع بمؤهلات مهنية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به.
– القدرة على مساهمة في تمويل المشروع.
– عدم ممارسة نشاط للحساب الخاص.

[1] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) ولاية سكيكدة.

- عدم الاستفادة من أجهزة دعم الدولة في مجال أحداث النشاط .
- عدم الاستفادة من أجهزة دعم الدولة في مجال أحداث النشاط

4- أهداف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

- تقليص نسبة البطالة وآثارها الاجتماعية.
- ترقية الشغل عن طريق أحداث وتوسيع نشاط الحاجيات والخدمات.
- تقويم ونشر ثقافة المقاولتية.
- مساهمة فاعلة ومباشرة في تنمية الاقتصادية المحلية.

المبحث الثاني : صعوبات الإدراج في بورصة الجزائر

يعتبر التمويل من أهم العقبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لإستمرار نشاطا ، اذا تم انشاء سوق مالي مخصص لهذا انوع من المؤسسات عى مستوى بورصة اجزائر ، إلا أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ولاية سكيكدة كغيرها من ولايات الوطن تواجه صعوبات و عراقيل لإدراج في هذا السوق .

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى ما يلي :

- المطلب الأول : تقديم عام لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بسكيكدة

- المطلب الثاني : عرض و تحليل نتائج الإستبيان .

المطلب الأول : تقديم عام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بسكيكدة

يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ولاية سكيكدة بإهتمام بالغ كغيرها من الولايات لدورها الفعال في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و ذلك من خلال توفير مناصب العمل للأفراد و بالتالي توفير الدخل للعاملين فيها و التخفيض من نسبة البطالة .

إن قدر عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالولاية لسنة 2020

1078 مؤسسة صغيرة و متوسطة ، نظرا للمكانة التي تحتلها هذه المؤسسات أجهزة دعم لتشجيع الشباب على الإستثمار و مرافقتهم في بداية نشاطهم لتوفير التمويل اللازم لذلك ، تتمثل في الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANCEG و الوكالة الوطنية لتسييلر القرض المصغر ANGEM و الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة . CNAC

تتمركز أغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بسكيكدة في عاصمة الولاية وتقل في المناطق الأخرى منها و ذلك لطبيعتها الجغرافية ، رغم أن الولاية ساحلية غير أن القطاع النشيط فيها هو قطاع البناء و الأشغال العامة ، حيث يمثل 2852 مؤسسة من إجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنة 2020 ، أما الطبيعة القانونية لأغلب مؤسسات الولاية فهي ذات شخص طبيعي قدرت ب 9520 مؤسسة و المؤسسات ذات المساهمة تمثل المرتبة الأخيرة من حيث الإحصاءات ب 117 مؤسسة صغيرة و متوسطة معظمها تصنف على أنها مؤسسة مصغرة ، إذ تمثل 9922 من إجمالي مؤسسات القاع بالولاية .

المطلب الثاني : عرض و تحليل نتائج الإستبيان

بغرض إبراز التحديات و الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للإدراج في بورصة الجزائر قمنا بإستبيان مع مؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، لذا سنحاول من خلال هذا المطلب عرض و تحليل نتائج.

الفرع الأول : البيانات العامة للمؤسسات

الجدول رقم 4 : البيانات العامة للمؤسسات

	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
نوع المؤسسة	– شخص طبيعي – شركة ذات مسئولية محدودة – شركة تضامن – شركة ذات أسهم	12 3	80% 20%
الطبيعة القانونية للمؤسسات	– مؤسسة مصغرة – مؤسسة صغيرة مؤسسة متوسطة	11 4	73 .33% 26.66%
مصادر التمويل	– ذاتي – تمويل خارجي – تمويل غير رسمي	10 4 1	66.66% 26.66% 6.66%

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على الإستبيان

من خلال الجدول رقم 4 يتبين لنا أن أغلب المؤسسات ذات شخص طبيعي إذ تمثل 80% من اجمالي عينات الدراسة و بنسبة ضعيفة شركات ذات المسؤولية المحدودة و انعدام شركات التضامن و المساهمة في عينة الدراسة. أما من حيث الحجم فإن معظم المؤسسات مصغرة بنسبة 73.33% ، و بنسبة أقل من المؤسسات الصغيرة 26.66% و انعدام المؤسسات المتوسطة في عينة الدراسة .

من حيث مصادر التمويل ، معظمها تمويل ذاتي بنسبة 66.66% و بنسبة أقل تمويل خارجي 26.66 % و تمويل غير رسمي أضعفهم 6.66% .

الفرع الثاني : معلومات حول مسير المؤسسات

الجدول رقم 5 : يبين معلومات حول مسير المؤسسة

الفئات		التكرار	النسبة المئوية
السن	- 18 إلى 40 سنة - من 40 إلى 60 سنة - من 60 سنة فما فوق	12 3	80% 20%
المستوى التعليمي	- ابتدائي - متوسط - ثانوي - الجامعي	7 8	46.66% 53.33%
شخصية المسير إتجاه المخاطر	- حذر - تمويل غير رسمي	14 1	93.33% 6.66%

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على الإستبيان

من خلال الجدول رقم 5 يتبين لنا أن أعظم مسيرين المؤسسات من فئة الشباب بنسبة 80% و الكهول بنسبة 20% و انعدام فئة الشيوخ ذو المستوى الثانوي.

أما المستوى التعليمي للممسيرين 46.66% منهم ذو المستوى الثانوي و بنسبة 53.33% جامعي أما شخصية المسيرين حذرة بنسبة 93.33% و غير مجازف بنسبة بنسبة قليلة جدا 6.66 % من عينة الدراسة .

الفرع الثالث : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بورصة الجزائر

- هل سبق لكم و قمتم بتعاملات في السوق المال ؟

أجاب كل أصحاب المؤسسات بأنهم لم يقومو بتعاملات في السوق المالي .

- هل أنتم مدركون للمزايا التي يمنحها السوق المالي لمؤسستكم ؟

أجاب كلل أصحاب المؤسسات بأنهم غير مدركون بمزايا السوق المالي

- هل سمعتم قبلا ببورصة الجزائر ؟

أغلب الإجابات كانت بعدم درايتهم بها .

- هل لديكم معلومات ببورصة الجزائر ؟

أجاب جميع أصحاب المؤسسات بغياب المعلومات حول بورصة الجزائر

- هل لديكم معلومات حول الأدوات المالية القابلة للتداول في بورصة الجزائر ؟

أجاب جميع أصحاب المؤسسات بعدم درايتهم بالأدوات المالية

- هل أنتم على دراية بوجود سوق خاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى بورصة الجزائر ؟

أجاب جميع أصحاب المؤسسات بعدم درايتهم بوجود هذا السوق .

- من بين شروط الإدراج في هذا السوق توافق بعض المؤسسات على تعيين مرقي البورصة لمدة 5 سنوات كمستشار و مرافق للمؤسسة .
- من بين أسباب عدم إدراج مؤسستكم في سوق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نجد :

– عدم الدراية بوجود هذا السوق على مستوى بورصة الجزائر

– عدم وجود أدوات مالية إسلامية على مستوى السوق

– عدم الرغبة في توسيع نطاق المساهمين في الشركة

– الطابع القانوني للشركة لا يسمح بإدراجها في السوق (ليست شركة ذات أسهم) .

الفرع الرابع : نتائج الإستبيان

من خلال تحليل و عرض نتائج الإستبيان نتوصل الى مجموعة من المعوقات تتمثل فيما يلي :

أ – المعوقات الإقتصادية :

– فتح رأس مال الشركة بنسبة 10% كحد أدنى يوم الإدراج في البورصة .

– طرح للإكتتاب العام سندات رأس المال (الأسهم) بحيث توزع على ما لا يقل عن 50 مساهما أو 3 مستثمرين من المؤسسات .

– نشر الكشوفات المالية المصدقة للعامين الماضيين

– غياب الوعي للأدوات المالية القابلة للتداول في بورصة الجزائر .

ب – المعوقات القانونية :

الشكل القانوني للشركة يجب أن يكون شركة ذات أسهم و أغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الولاية ذات شخص طبيعي و ليست شركات ذات مساهمة .

ج – المعوقات الإجتماعية و الثقافية و الدينية :

لا تقل المعوقات الإجتماعية خطورة عن المعوقات الإقتصادية و أهمها ما يلي :

– انعدام الثقافة البورصية لدى لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

- ضعف ثقتهم في بورصة الجزائر و النظرة السلبية لها .

- غياب دور وسائل الإعلام و الإتصال في التعريف ببورصة الجزائر و بسوق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

- عدم وجود أدوات أدوات مالية إسلامية على مستوى السوق .

خلاصة الفصل :

لقد قمنا في هذا الفصل بدراسة ميدانية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية سكيكدة ، حيث قمنا بدراسة واقع هذه المؤسسات في الولاية من حيث تعدادها و أهم المصادر التمويلية المتوفرة في الولاية و المتمثلة في أجهزة الدعم .

و لإبراز التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قمنا بإعداد إستمارة تحتوي على مجموعة من الأسئلة حول البيانات العامة حول المؤسسات و كذا علاقتها ببورصة الجزائر .

و لقد أظهرت الدراسة أن هناك عدة عراقيل و صعوبات إقتصادية و إجتماعية و دينية تواجهها هذه المؤسسات للإدراج في البورصة و أهمها غياب الثقافة البورصية لدى أصحاب المؤسسات و غياب دور وسائل الإعلام و الإتصال في التوعية و التعريف بأهمية البورصة .

الخـــــاتمة

خاتمة :

من خلال هذا البحث لنا الدور الرائد الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التكور الاقتصادي و الاجتماعي في مختلف الدول الخاصة منها الجزائر ، نظرا لسهولة تكييفها و مرونتها و خصائصها التي تميزها عن غيرها من المؤسسات ، و باعتبار البلدان انامية تعاني من مشكلة البطالة فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلعب دورا هاما في التخفيف منها ،و لدوام استمرارية نشاطها قامت الجزائر بخلق مصدر تمويل جديد لها يتمثل في سوق امؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتغطية جميع احتياجاتها التمويلية ،غير أن ادراج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذا السوق يجعها تواجه العديد من التحديات و الصعوبات في ذلك بالنسبة لكل من البورصة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، هذا ما ادى إلى عدم فعالية سوق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، رغم المجهودات التي قامت بها الحكومة الجزائرية في سبيل تفعيل هذا السوق .

إختبار الفرضيات :

- ❖ إن مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يختلف من دولة لأخرى ، و ذلك لوجود عدة عوامل اقتصادية و سياسية تصعب ايجاد مفهوم موحد لها ، و لكل دولة معيار محدد لتحديد مفهوم ، حيث أن أغلب الدول تستخدم معيار العمالة لسهولة تقديره ، و هذا ما يثبث صحة الفرضية الأولى .
- ❖ مرت بورصة الجزائر بثلاث مراحل تأسيسية و هي المرحلة التقريرية و المرحلة الإبتدائية و مرحلة الإنطلاق الفعلي و تتجلى أهميتها في كونها مصدر تمويلي حديث للمؤسسات و هذا ما يثبث صحة الفرضية الثانية .
- ❖ نمو وتطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية سكيكدة في السنوات الأخيرة و تنوع مصادر تمويها المتمثلة في أجهزة الدعم ، و هذا ما يثبث صحة الفرضية الثالثة .
- ❖ تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **في سكيكدة كغيرها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات النتائ**

النتائج:

_بالرغم من تعدد تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكدا المعاير المعتمدة لتعريفها في مختلف الدول إلا انه يوجد حاليا تعريف موحد وشامل لهده المؤسسات وهو يعد من الأمور الصعبة

_تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص تميزها عن باقي المؤسسات من بينها مرونتها وسهولة تكيفها مع مختلف التغيرات كما انه تعد أفضل الوسائل لدفع عجلة التنمية وإنعاش الاقتصاد

_ يعتبر التمويل بمثابة عصب الحياة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فلايمكن لها ان تقام وتتطور الا ادا توفرت لديها مايكفي من الأموال لتأسيسها وتشغيلها واستمرارها مستوى

_تهتم الجزائر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما جعلها توفر عدة مصادز تمويلية لها واحدثها سوق مالي على مستوى بورصة الجزائر اطلق عليه بورصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة

_تتشكل غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سكيكدة من المؤسسات دات الطبيعة القانونية شخص طبيعي حيث بلغت حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الثلاثي الأخير للسنة الماضية من 10782 مؤسسة وتمثل 88,30

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

- **الكتب:**

1. جبار محفوظ، البورصة وموقعها من أسواق العمليات المالية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى 2002.
2. الحضري محسن احمد، كيف تتعلم البورصة في 24 ساعة، الترك للنشر والتوزيع ط 2, 1990.
3. خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة للنشر الاسكندرية2013.
4. رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ابتراك، 2008.
5. شمعون شمعون، البورصة، بورصة الجزائر، دار هومة للنشر، الجزائر,2005.
6. صلاح الدين حسن السيسي، بورصات الأوراق المالية، عالم الكتب، القاهرة.

- **الأطروحات و المذكرات :**

1. زيتوني صابرين، الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتورا –تجارة دولية لوجستيك، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم ,2017/2016.

2. زفراني أمينة ، كفاءات أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، دراسة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر مثال ولاية سعيدة ، أطروحة الدكتورا في العلوم تخصص حوكمة الشركات ، جامعة أبو بكر بالقايد ، تلمسان ، 2016–2017

3. برجي شهرزاد، اشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراة تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان 2012/2011

4. بوكساني رشيد، معوقات الأسواق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2006/2005

5. بن عمر ابن حسين، فعالية الأسواق المالية في الدول النامية، اطروحة دكتورة، تخصص بنوك ونقود مالية، جامعة ابو بكر بالقايد تلمسان,2013

6. جهوة شنافة ، أثر سوق الأوراق المالية في النمو الاقتصادي دراسة حالة سوق عمان للأوراق المالية خلال فترة (1980–2016) ,اطروحة الدكتورة ,في العلوم الاقتصادية ,جامعة فرحات عباس سطيف1, 2017, 2018

7. قنيدرة سمية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، دراسة مبدئية بولاية قسنطينة، رسالة ماجستير تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة منثوري قسنطينة ,2009-2010.
8. رحماني أسماء، دور براءة الاختراع في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودراسة حالة AMPMECA-IND، أطروحة لنيل شهادة الماجيستير، علوم التسيير جامعة محمد بوقرة بومرداس 2009/2008,

- **المجلات :**

1. كروش نور الدين، سوق الأوراق المالية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة بورصة الجزائر– الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية و القانونية ، العدد11 ,جانفي2014 .
2. مكاوي الحبيب، بابا حامد كريمة، البورصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 02,سبتمبر 2017 .
3. غموم هشام قبالي عبد النور، جدار رياض، واقع ودور البورصة الجزائرية في تمو وتنمية الاقتصادية بالجزائر المعوقات والحلول، مجلة المركز الجامعي احمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت الجزائر، العدد 20 ديسمبر 2017.

- **الملتقيات :**

1. عبد القادر عوينات ، عبد الرزاق حمدي ، دور المؤسسات الصفيرة و المتوسطة في الحد من أزمة ابطالة ، مع الإستشارة بيع التجارب العالمية ، الملتقى الدولي المرسوم بإستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة – الجزائر –
2. – نور الدين بومدين، زيدان محمد، دور السوق المالي في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر المعوقات والافاق، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر بسكرة ,22/21 نوفمبر 2006.
3. رياض زينب –عقبة ريمي، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واهميتها في الجزائر، ملتقى وطني حول واقع وافاق النظام المحاسب المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي يومي 6/5 ماي 2013

4. زبير عياش، بلغول ليلى، تحديات السوق المالي الجزائري كبديل تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، يومي 25-26 افريل 2017

- **التقارير :**

- **تقرير** مديرية الصناعة و المناجم لولاية سكيكدة لسنة 2020.

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – لولاية – سكيكدة –

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – ولاية سكيكدة –

- الصندوق الوطني لتأمين عن ابطالة – ولاية يكيكدة –.

- **المواقع الإلكترونية :**

1-http://www.sgbv.dz/

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم : 01

الجدول رقم (01): تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط لسنة 2020

الرقم	قطاع النشاط	عدد المؤسسات	النسبة المئوية	مناصب التشغيل	النسبة المئوية
1	البناء والاشغال العمومية	2858	26.51	15889	32.22
2	التجارة	1882	17.46	5430	11.01
3	الخدمات المقدمة للمؤسسات	991	9.19	3592	7.28
4	النقل والاتصالات	991	9.19	4088	8.29
5	الخدمات المقدمة للعائلات	810	7.51	1723	3.49
6	الفلاحة والصيد البحري	774	7.18	4817	9.77
7	الفنادق والمطاعم	670	6.21	1834	3.72
8	الصناعات الغذائية	615	5.70	2340	4.75
9	صناعة الخشب والورق	221	2.05	449	0.91
10	الصناعات المعدنية والحديدية والميكانيكية والإلكترونيك	218	2.02	1970	3.99
11	خدمات غير تجارية موجهة للجماعات	197	1.83	3187	6.46

12	مواد البناء	181	1.68	713	1.45
13	صناعة النسيج	95	0.88	208	0.42
14	الترقية العقارية	76	0.70	190	0.39
15	صناعات مختلفة	59	0.55	161	0.33
16	كيمياء وبلاستيك	48	0.45	271	0.55
17	خدمات واعمال بترولية	30	0.28	709	1.44
18	محروقات	26	0.24	479	0.97
19	ماء وطاقة	17	0.16	827	1.68
20	مناجم ومحاجر	18	0.17	428	0.86
21	صناعة الجلود والأحذية	5	0.04	8	0.02
المجموع		10782	100	49315	100

الملحق رقم (02)

الجدول رقم (02): تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية لسنة 2020

الرقم	الطبيعة القانونية	عدد المؤسسات	النسبة المئوية	مناصب التشغيل	النسبة المئوية
1	شخص طبيعي	9520	88.30	33863	68.67
2	شركة ذات مسؤولية محدودة	648	6.01	8171	16.57
3	شركة ذات الشخص الوحيد	356	3.30	2666	5.40
4	شركة التضامن	141	1.30	1036	2.10
5	شركة ذات أسهم	117	1.09	3579	7.26
المجموع		10782	100	49315	100

ا

الملحق رقم (03)

الجدول رقم (03): تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب حجم المؤسسة لسنة 2020

الرقم	الطبيعة القانونية	عدد المؤسسات	النسبة المئوية	مناصب التشغيل	النسبة المئوية
1	مؤسسة صغيرة جدا	9922	92.02	20043	40.64
2	مؤسسة صغيرة	712	6.60	13923	28.23
3	مؤسسة متوسطة	148	1.37	15349	31.12
المجموع		10782	100	49315	100

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم لولاية سكيكدة.